

الميزة التنافسية ومعاييرها كأساس للتنمية الاقتصادية الصين حالة دراسية

* □

□ □□□

المستخلص

لم تعد الميزة النسبية وهبة المورد كافية لقيام التبادل الدولي ، وإنما هناك مجموعة من المعايير يفترض الأخذ بها لخلق ميزة تنافسية ، والتي تعد الأساس لقيام التبادل الدولي. لذا ينبغي على الدول النامية ، التي تصبو إلى التنمية والتقدم ، أن تأخذ بهذه المعايير لتعزيز القدرة التنافسية لاقتصادياتها في السوق الدولية .

Abstract

The relative advantage and the gift of source are not longer enough to execute the international exchange .However, there are group of determinants must be taken to create competitive advantage, which are the basic to perform the international exchange .Therefore, the developing countries which seek to achieve progress and development have to take in account these determinants in order to promote the competitive ability into international market .

المقدمة :

ثوابت عديدة ومتتابعة فرضت نفسها على ارض الواقع ولا سيما على الدول النامية وذلك في الربع الأخير من القرن العشرين ، ومن أهم هذه الثوابت :

- الصعوبات التي واجهت المساعي التنموية في اغلب الدول النامية والتي توجت بتراجع التنمية والنمو المفقر ومن ثم أزمة المديونية في مطلع الثمانينيات من القرن المنصرم .
- وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين والتي فرضت على الدول النامية لإصلاح وإعادة تكييف اقتصادياتها ولاسيما في الدول المدينة منها .
- النجاحات التي حققتها بعض الدول من جراء اندماجها في النظام العالمي الجديد ، إذ أصبح العالم قرية صغيرة في ظل سيادة فكر العولمة والتطورات التكنولوجية الكبيرة ولا سيما في مجال الاتصالات والمعلومات .

في ظل هذه الثوابت ولا سيما الاندماج في النظام العالمي الجديد ، نلاحظ إن هناك بعض الدول النامية قد حققت تقدما ملموسا ، إلا إن الكثير من تلك الدول والتي طبقت سياسات الإصلاح والانفتاح على العالم ، قد واجهت منافسة شديدة مما أدى إلى إن تكون النتائج ضعيفة جدا ولا تنسجم مع مستوى طموحها وما بذلته من جهود .

إن البون الواضح في النتائج التي حققتها الدول النامية ، يعود بالتأكيد إلى ما تتمتع به بعض تلك الدول (ومنها الصين) من العوامل والأسباب التي جعلتها قادرة على خلق ميزتها التنافسية من خلال الجهود الحثيثة للالتزام بمحددات الميزة التنافسية .

وحيث أن الصين تعد إحدى الدول النامية التي نجحت إلى درجة كبيرة في التصحيح الهيكلي والانفتاح على الاقتصاد العالمي ولاسيما بعد عقد السبعينيات من القرن المنصرم ، وطالما أنها تتصدر دول العالم في حجم صادراتها السلعية منذ عام ٢٠٠٦ ، لذا فإن دراسة الميزة التنافسية ومحدداتها في الاقتصاد الصيني قد يكون ، لا بالتأكيد سيكون له فائدة كبيرة جدا كتجربة ممكن الاستفادة منها من قبل الدول النامية التي تصبو إلى التنمية والتقدم .

فرضية البحث :

الالتزام بمعايير الميزة التنافسية كمجموعة واحدة قدر المستطاع ، يساهم وبشكل فعال في الحصول على موقع تنافسي متقدم ومستدام في الاقتصاد العالمي ، وان ذلك يساهم في تنمية الاقتصاد وتمكينه على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية .

هدف البحث :

دراسة معايير الميزة التنافسية وتطورها ، ولا سيما في الاقتصاد الصيني ، ومن ثم محاولة الاستفادة من تلك التجربة من قبل الدول النامية التي تصبو الى التنمية والتقدم .

منهجية الدراسة :

من اجل اختبار فرضية البحث والوصول الى الهدف ، تم اعتماد المنهج الوصفي بالاستقراء والاستنباط والأخذ بمعايير الميزة التنافسية لبعض الدول ، وبشكل خاص الصين ، وقد حاولنا ذلك من خلال تقسيم البحث إلى أربعة محاور : تناولنا في المحور الأول نظريات التجارة الخارجية وتداعياتها ، أما المحور الثاني فتناولنا خلاله مفهوم الميزة التنافسية ومعاييرها ، ثم تناولنا تلك المعايير في الاقتصاد الصيني ودورها في تنمية البلاد من خلال المحور الثالث ، ثم حاولنا الخروج ببعض الاستنتاجات واهم التوصيات التي مثلت المحور الرابع .

المحور الأول : نظريات التجارة

الخارجية وتداعياتها

يتسم اقتصاد اليوم بالاندماج الكبير والمنافسة الشديدة والتطور التكنولوجي المتسارع على كل الأصعدة . وفي ظل ذلك كله مع انبثاق منظمة التجارة العالمية وسيادة الرأسمالية المعولمة من خلال الشركات متعددة الجنسيات ، لم يعد بالإمكان الاستمرار في الحماية التجارية ، كما لم يعد بالإمكان الاستمرار في الحرية التجارية اعتمادا على نظريات التجارة الخارجية لأدم سميث وريكاردو وهكشر أولن فقط . وسيجد كل من يصر على هذه الثوابت معزولا ومتراجعا اقتصاديا .

ولأجل الإيضاح أكثر، سنتناول نظريات التجارة الخارجية كأساس للتبادل الدولي ، ومن ثم أسباب عجز تلك النظريات في تقديم تفسيرات مقنعة لقيام التبادل الدولي منذ النصف الثاني من القرن العشرين تقريبا ، وأسباب تراجع معدلات النمو الاقتصادي (تراجع التنمية والنمو المفقور) في العديد من الدول النامية المعتمدة على الميزة النسبية وهبة المورد في صادراتها ، وكالاتي :

أولا : نظريات التجارة الخارجية

كأساس لقيام التبادل الدولي

تعد كل من الميزة المطلقة لأدم سميث "الدولة تكون مصدرة لسلعة معينة إذا كانت كلفة إنتاجها اقل مقارنة بكلفة إنتاجها في الدولة الأخرى"، ونظرية الميزة النسبية لريكاردو "إن الدولة تستطيع إنتاج سلعة ما بكلفة منخفضة ولكن تستوردها من الخارج عندما تتمتع بإنتاجية أعلى في إنتاج سلعة أخرى ، فتقوم التجارة الخارجية اعتمادا على اختلاف إنتاجية العمل بين الدول" ، ونظرية هبة المورد لكل من هكشر و أولين "إن الدولة تحصل على ميزة نسبية عندما تستخدم

المورد المتوفر لديها بكثافة في الإنتاج ومن ثم فإنها تصدر المنتجات التي تحتاج المورد المتوفر لديها بكثافة وتستورد المنتجات التي لا تتوفر لديها موارد إنتاجها بكثافة وليس لها أي ميزة فيها" ، من أولى المحاولات لتفسير سبب حدوث التجارة بين الدول ، ولتفسير سبب نجاح صناعات بعينها في دول معينة دون غيرها^(١) . لذا ، وحسب نظرية هبة المورد ، فإن دول شرق آسيا التي تتمتع بوفرة العمل وانخفاض كلفته ، ستصدر الملابس والعباب الأطفال وغيرها من المنتجات كثيفة العمل . أما دول مثل السويد الغنية بالمواد الأولية التي تستخدم في صناعة الفولاذ ، فإنها ستصدر منتجات هذه الصناعة .

إن الاختلاف في تكاليف الإنتاج كأساس مشترك لهذه النظريات أدت بالدول إلى إتباع سياسات تدخلية (مثل تثبيت الأجور عند مستوى منخفض ، أو فرض رسوم كمركية على الاستيراد ، أو تخفيض أسعار الفائدة ، أو إعانات التصدير، وغيرها من السياسات) التي من شأنها توفير الحماية ومن ثم توفير ميزة للبلد في صناعة أو زراعة ما مما يمنحها فرصة للمنافسة . فكل هذه الإجراءات تهدف إلى تخفيض التكاليف النسبية لمنتجاتها لمواجهة المنافسين من البلدان الأخرى .

ثانيا : تداعيات نظريات

التجارة الخارجية

ثمة اعتقاد متنام ، منذ النصف الثاني من القرن العشرين ، بين ذوي الاختصاص بموضوع التجارة الخارجية وأساس قيامها ، يؤكد على أن نظريات التجارة الخارجية السالفة الذكر لم تعد كافية لوضع تفسيرات لأسباب قيام التبادل الدولي . وهذا يعود إلى حالات واقعية عديدة لقيام التبادل التجاري الدولي ولكن لأسباب تناقض مضامين أو فروض هذه النظريات . فمثلا كوريا الجنوبية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية بدون رأسمال ، ومع ذلك فقد تمكنت بعد مدة بسيطة من الاستحواذ على جزء أساسي من صادرات السلع كثيفة رأس المال مثل الفولاذ وبناء السفن والسيارات . ونرى أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع بعمل ماهر وعلماء ورؤوس أموال ضخمة ، نلاحظ إنها خسرت حصتها في سوق الصادرات من السلع كثيفة رأس المال^(٢) . وثمة تبادل تجاري لسلع تحتوي النسب نفسها من عناصر الإنتاج ولم تتمكن تلك النظريات من إعطاء تفسير لها .

إذن أضحت الفرضيات التي استندت عليها نظريات التجارة الخارجية سالفة الذكر غير واقعية في كثير من الأحيان ولا تجد تفسيراً منطقياً لأسباب قيام التبادل الدولي وذلك لأسباب عديدة نذكر منها الآتي :

التطور التكنولوجي :

كانت فرضيات نظريات التجارة الخارجية أكثر إقناعاً في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وحتى بدايات القرن العشرين ، فالكثير من الصناعات كانت صغيرة والإنتاج يعتمد على العمل العضلي أكثر منه على العمل الماهر ، لذا فالتبادل الدولي يعكس أو يقوم بسبب الاختلافات في الموارد الطبيعية ورأس المال حيث توافرها في مناطق وندرته في مناطق أخرى . إلا إن العامل التكنولوجي يعد احد أهم التفسيرات البديلة لهبة المورد ، "إذ أن الدولة ستكون قادرة على التصدير عندما تمتلك شركاتها تقدماً تكنولوجياً ، وتقل صادراتها عندما يتم الوصول إلى التكنولوجيا نفسها من قبل الشركات أو الدول المنافسة"^(٣) . إذ أصبح بالإمكان التغلب على ندرة العنصر والتقليل من أهمية المدخلات من الموارد الطبيعية من خلال التكنولوجيا الحديثة . فالأتمتة العالية التقنية تسمح بتقليص المدخلات لنفس المنتج أو زيادة المخرجات لنفس المدخلات ، وتسمح بتغيير الموديلات بسهولة ، وتقلل من أهمية الأجور المنخفضة محلياً ، وتسمح بتطوير بدائل صناعية تخفض من استخدام المواد الأولية والطاقة والمدخلات التي تعتمد على الموارد الطبيعية . فليس غريباً أن تكون اليابان من الاقتصاديات الكبرى عالمياً على الرغم من أنها لا تمتلك من الموارد سوى العقل البشري والتكنولوجيا . وهكذا تصبح أهمية وفرة العنصر اقل بكثير من أهمية التكنولوجيا التي تستطيع توفير البدائل بكفاءة ، فالسويد مثلاً لم تعد تمتلك ميزة بسبب توفر خامات الحديد النقي والفسفور بعد التطور التكنولوجي الذي حصل في صناعة الفولاذ^(٤) .

إذن التقدم التقني والاختلافات في المستوى التكنولوجي بين الدول يفسر أسباب قيام التبادل الدولي في حالات عدة .

وفورات الحجم :

طالما أن السوق ليست سوق منافسة تامة ، فإن الدولة تستطيع أن تتاجر حتى في السلع المتشابهة وذلك من خلال انخفاض تكاليف الإنتاج ومن ثم خلق إمكانية للتصدير. انخفاض التكاليف يتأتى من وفورات الحجم في صناعة معينة ، ووفورات الحجم تتحقق من اتساع السوق المحلية . إلا أن وفورات الحجم لا تعطي التفسير لقيام التبادل الدولي في حالات عدة ، إذ إن هناك دولاً أصبحت رائدة في التجارة الدولية بالرغم من الضعف في الارتباط بين وفورات الحجم ونجاحها في التجارة الدولية ، فمثلاً شركات السيارات اليابانية لا تمتلك طلباً محلياً عالياً ولكن أغلب هذه الشركات تمتلك حصة في السوق الدولية^(٥) .

الطلب المحلي :

أن للطلب المحلي كذلك دور في تفسير النجاح في التجارة الدولية ، إذ إن الطلب المحلي المبكر على سلعة معينة هو الذي جعل USA مثلاً سباقاً في كثير من سلع الرفاهية الحديثة والمتطورة ، وهكذا

فان الطلب المحلي لسلع معينة يتطور فيما بعد إلى طلب عالمي على تلك السلع ، إلا أن هناك دولاً صغيرة لم تتمتع بطلب محلي كبير إلا إنها أخذت الريادة في منتجات معينة ، قد يرجع ذلك إلى الإدارة أو الابتكار والتجديد .

العولمة والشركات متعددة الجنسية :

ساهمت العولمة في تدويل المنافسة ، فقد أصبح باستطاعة الشركات متعددة الجنسية تسويق منتجاتها والحصول على المواد الأولية وحتى تمويل نشاطها إلى الدول الأخرى مما أدى إلى إلغاء الميزة التي توفرها هبة المورد . إذ إن تلك الشركات ، في ظل العولمة ، لها القدرة على استثمار أرباحها الكبيرة وتأسيس موضع لها في أي دولة أخرى ، إذ تتوفر الموارد الطبيعية المطلوبة ، أو تكون هناك كثافة في البحث والتطوير ، أو . . الخ . وهكذا فهي تعمل في أي مكان يخدم مصلحتها المتمثلة بتعظيم الأرباح ، وهذا يقدم تفسير آخر لقيام التجارة الدولية بفضل هذه الشركات .

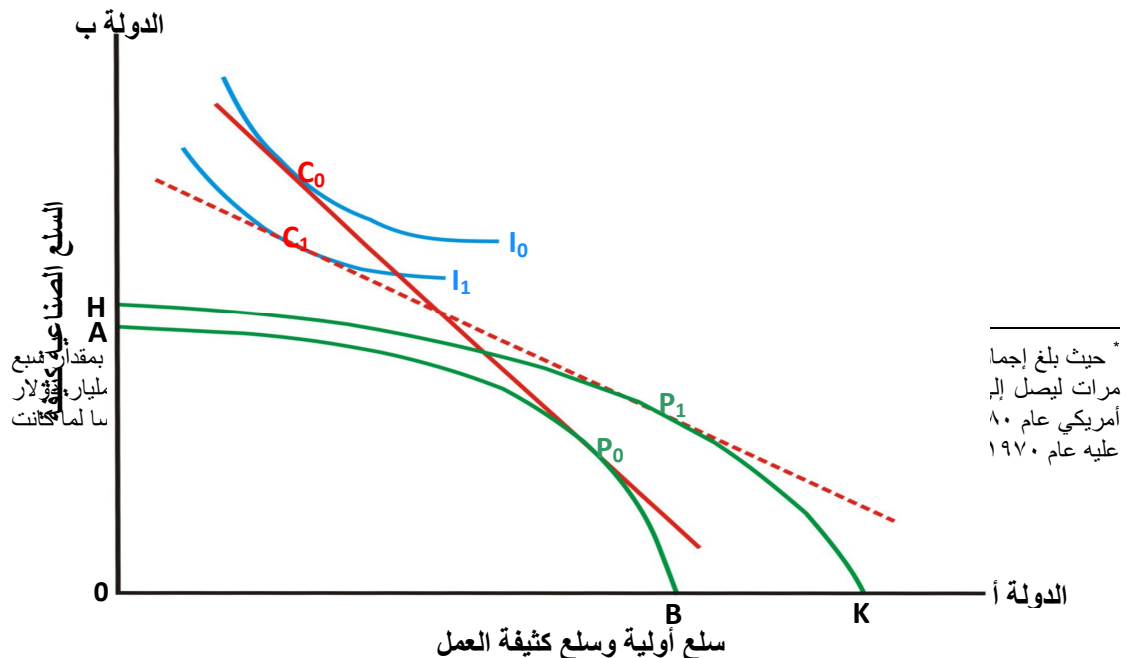
إذن لم تعد الميزة المطلقة والنسبية وهبة المورد هي فقط الأساس لخلق الميزة ومن ثم قيام التبادل الدولي ، بل أضحت هناك عوامل عديدة ، والتي ذكرنا قسماً منها (التطور التكنولوجي ، وفورات الحجم ، الشركات المتعدية الجنسية ، والطلب المحلي) ، وهناك أسباب أخرى لخلق الميزة وقيام التبادل مثل (الكفاءة والمهارة البشرية العالية High Skill) و (تمايز المنتجات Products Deference) و (الإدارة الناجحة Successful Management) و (الابتكار والتجديد Invention and Innovation) وغيرها^(١) .

ثالثاً : التنمية الاقتصادية في

ظل الميزة النسبية وهبة المورد

إن ركوز أغلب الدول النامية إلى الميزة النسبية وهبة المورد ، كأساس للتبادل الدولي وحصولها على العوائد اللازمة للتنمية الاقتصادية ولا سيما منذ السبعينيات من القرن المنصرم ، أدى إلى زيادة انخفاض عوائد عناصر الإنتاج ومن ثم انخفاض قيم ما تصدره الدول النامية ، يقابل ذلك ارتفاع قيمة ما تستورده هذه الدول من سلع مصنعة وتكنولوجيا وخدمات . وهذا قد أدى إلى نتيجة بديهية وهي تراجع التنمية^(٢) (Under Development) والنمو المفقور (Immiserizing Growth) للدول النامية ، " فعلى الرغم من زيادة مساهمة الدول النامية في التجارة الخارجية، من خلال زيادة صادراتها اعتماداً على مبدأ الميزة النسبية وهبة المورد ، إلا ان مستوى الرفاهية عندها ، أي منحنى السواء ، أخذ في الانخفاض". والشكل (١) يوضح النمو المفقور لأغلب الدول النامية المعتمدة على الميزة النسبية وهبة المورد .

شكل (١) يوضح النمو المفقور في الدول النامية المعتمدة على الميزة النسبية وهبة المورد



Source :^(٨) James C. Ingram , International Economics , Second Edition , University of North Caroline , New York , 1983 , P. 308 .

ان النمو المُفقر في الشكل (١) ينطبق على الدولة أ (تنطبق هذه الحالة على الدول النامية) التي تتخصص في إنتاج وتصدير سلع أولية و سلع كثيفة العمل، اعتماداً على مبدأ الميزة النسبية، مُمثلاً بما تُصدّره منها في المنطقة OB وتحصل مُقابل ذلك (تستورد) على السلع الصناعية الممثلة بالمنطقة OA، محققة بذلك مستوى الرفاهية الممثل بمنحنى السواء I_0 عند النقطة Co التي تمثل نقطة التماس بين منحنى السواء I_0 وبين خط معدل التبادل الدولي Po. وفي ظل مزيد من تحرير التجارة الدولية ومع مرور الوقت فإن الدولة أ تمكنت من زيادة إنتاجها من السلع الأولية و سلع كثيفة العمل (النمو الاقتصادي) ، حيث ازداد الإنتاج والتصدير بمقدار الكمية BK في الشكل (١)، إلا ان الزيادة في الكمية المستوردة من السلع الصناعية مُقابل الزيادة في الصادرات اقل بكثير ممثلة بالمنطقة AH، أي انه على الرغم من تمكن الدولة أ من زيادة أنتاجها وصادراتها إلا ان الكمية المُناظرة لصادراتها أصبحت اقل ومن ثم انتقل الدولة أ إلى منحنى سواء (مستوى رفاهية) ادني من السابق مُمثل بمنحنى السواء I_1 عند نقطة التماس C_1 الجديدة مع خط معدل التبادل الدولي P1 الذي يكون لصالح السلع الصناعية ولغير صالح السلع الأولية و السلع كثيفة العمل. وهذا يعني ان الدولة أ بالرغم من حصول نمو في الإنتاج والتصدير فيها إلا ان هذا النمو كان مُفقراً لها لان مستوى الرفاهية (قيمة صادراتها) لها أصبح أدنى من السابق. على الجانب الأخر بالنسبة للدول الأخرى المصدرة للسلع الصناعية أي الدولة (ب) والتي أخذت بمحددات الميزة التنافسية التي سنأتي إليها لاحقاً ، والمستوردة للسلع الأولية و السلع الكثيفة العمل فإن الذي يحصل من نمو عندها هو نمو مغن من خلال انخفاض قيمة ما تستورده مع مرور الزمن في ظل العولمة . "فمنذ أوائل السبعينات تعرّضت اقل البلدان نمواً لانخفاض تراكمي بلغ ٥٠% في معدلات التبادل التجاري الخاصة بها ، وبالنسبة إلى البلدان النامية كمجموعة فإن الخسائر التراكمية في مُعدلات التبادل التجاري الخاصة بها بلغت ٢٩٠ بليون دولار في المُدة ما بين ١٩٨٠-١٩٩٥" مثلاً^(٩) وقد تراجعت القيمة الصافية للميزان التجاري لمجموعة كبيرة من البلدان النامية خلال المُدة ١٩٧٥-٢٠٠٧، ويوضح الجدول (١) مدى العجز التجاري المُتزايد الذي تُعانيه معظم هذه البلدان ، وهذا يُوْشر إلى وجود اثر سلبي للركون فقط إلى الميزة النسبية وهبة المورد في ظل العولمة الاقتصادية والشركات المتعددة الجنسية والتطور التكنولوجي الهائل ، ومن ثم النمو المُفقر للدول النامية فضلاً عن عوامل أخرى مسببة لهذا العجز .

جدول (١) يوضح القيمة الصافية* للميزان التجاري لمجموعة من البلدان النامية للمدة ١٩٧٥-٢٠٠٧ (بملايين من الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٧	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥	
٣.٩٨٩.٣-	٣.٧٦٥.٢-	٢.٤٢٢.٣-	٩٦٦.٥-	٢١٦.٠٠-	١٠٠.٣-	٦٣.٧+	السلفادور
٥.٠٤٣.٦-	١.٦٥٦.٩-	٨٧٥.١-	٢١٦.٦-	١٧.٠٠-	٤٧.٢+	٧٣.٢+	غواتي مالا
٢.٧٤٣.٣-	٨٢٠.٥-	٦٠٥.٨-	٤٤٢.٥-	٦١.٩-	٨٨.٠٠-	٩٧.٣-	كوستاريكا
٥.٠٥٥.٩-	٢.١٧٤.٣-	١.٥١٨.٢-	١.٢٣٦.٩-	١.٦٣٧.٩-	١.٥٦٠.٩-	٤٩٥.٣-	الأردن
٩.٦٤٧-	غ.م	٣.٦٩١-	٢.٧٢٧-	٣.٢٤٥-	٢.٨٨٩-	١.٠٣-	باكستان
٤١.٢٣٨-	٢٢.٣٤١-	١٣.٢١٢-	٩.٥٥٥-	٢.٩٤٢-	٤.٦٠٣-	٢.٠٥٧-	تركيا
٢.١٤١.١-	٨٢٤.٢-	٧٨٩.٩-	٧٧٨.٥-	٥٤٠.٧-	٥٠٦.٤-	٦٥.٣-	تنزانيا
٨.٤٣٨-	٩.٩٢٨-	٧.٥٩٧-	٦.٣٧٩-	٥.٢١٥-	٢.٩٦٠-	٢.٠٦٤-	مصر
٩.٤١٦-	٣.٢٣٥-	٢.٤٨٢-	٢.١٠٨-	١.٣٥٣-	١.٣٢١-	٠.٧١٢-	المغرب
٩٨٦.٤-	٤١٦.٧-	٢٧٥.٩-	٢٦٥.٥-	٢٤٧.٧-	غ.م	٦٩.٠-	السنغال
٣.٠٢٧.٠٠	١.٢٢٢.٦-	٣٤٢.٢-	٢٠٣.٤-	٣٦.٣-	١٩٥.٣+	١٥٠.٤+	غانا

Source : (10),(11),(12)

- I.F.S., 2004, P.[303,472, 566, 342, 257].

* الرقم المكتوب في الجدول يمثل (القيمة الصافية ل ميزا التجاري أي قيمة الصادرات م روحا منها قيمة الا تيراد ، أما الإشارة إلى الرقم يمثل عجزا والإشارة الموجبة تني إلى الرقم يمثل فائضا في الميزا التجاري .

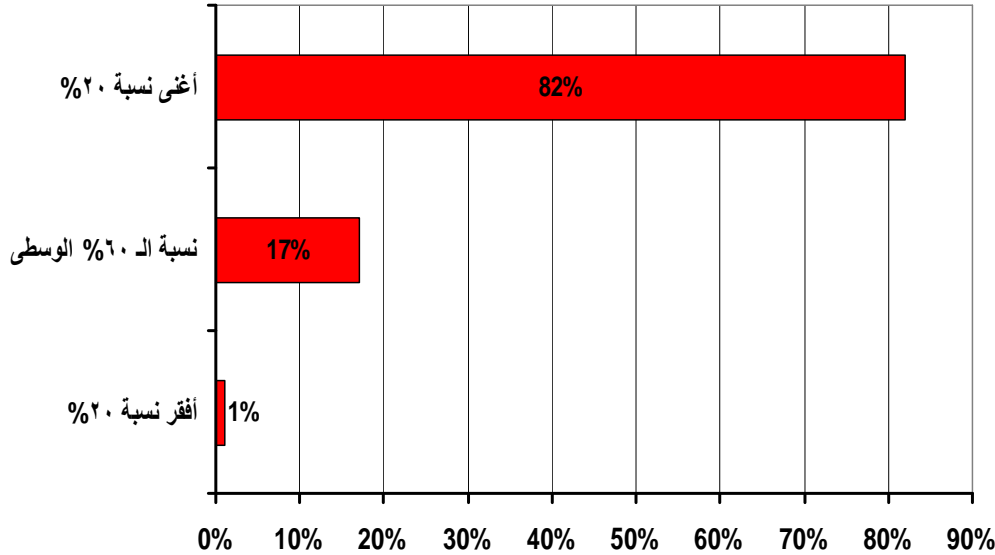
- I.F.S., 2001, P.[(608-609), (800-801), (966-967), (1002-1003), (288-289), (436- 437), (350-351), (304-305), (736-737), (440-441), (886-887), (520-521), (504-505), (384-385)].

- I.F.S., 2008, p. [340,406,416,496,516,632,800,884,996,1104,1146].

من خلال معطيات الجدول (١) نلاحظ إن اغلب الدول النامية تعاني عجزاً تجارياً، وإن هذا العجز أخذ في التزايد . أما عن أسباب العجز التجاري المتزايد (النمو المفقر وتراجع التنمية) في الدول النامية ، فيمكن تحليلها من خلال الآتي :

- ضعف منافسة الإنتاج المحلي للسلع في الدول النامية بالنسبة إلى السلع المنتجة في الدول المتقدمة ، لأسباب يمكن ذكر أهمها في الآتي: [القدرات التكنولوجية في الصناعات النامية ما زالت بدائية مما يشكل - فضلاً عن تدني مستوى التعليم للقوى العاملة وصغر حجم المشروع، عاملاً في رداءة نوعية المنتج وارتفاع كلفة الوحدة الواحدة منه ومن ثم عدم الإمكانية من منافسة السلع الأجنبية، يُضاف إلى ذلك معوقات تتعلق بضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم تطور قطاع المؤسسات التجارية الخاصة في الدول النامية وافتقادها لبعض الخدمات الضرورية لدعم الإنتاج مثل توفير الخدمات المالية والتسويقية المناسبة أو تكون موجودة ولكن باهظة التكاليف تنعكس في ارتفاع كلفة المنتج المحلي]. والشكل (٢) يوضح كيف تستحوذ الدول المتقدمة على أسواق صادرات العالم .

شكل (٢) يوضح الحصص من صادرات السلع والخدمات على المستوى العالمي (%)



Source⁽¹³⁾ :

- UNDP, Human Development Report,1997, P.[2-3].

يتضح من الشكل (٢) حصول أغنى نسبة ٢٠% (الدول المتقدمة) على ٨٢% من أسواق صادرات العالم - بينما حصة خمس سكان العالم ممن يعيشون في أقل البلدان دخلاً ١% فقط .

- وبفضل العولمة التكنولوجية وتطورها المتسارع ، فلم يُعد الاعتماد بشكل كبير على الموارد والخامات التقليدية كمدخلات للعملية الإنتاجية ، وإنما أصبح الاعتماد المتزايد على مواد مُخلقة فائقة الكفاءة تحل محل الأولى (بدائل) ، وهذا ينعكس في الانخفاض في الطلب على السلع الأولية للدول النامية ومن ثم انخفاض أسعارها، وفي الوقت نفسه فإن ذلك يؤدي بالدول النامية إلى إنتاج وتصدير المزيد من تلك السلع للحصول على نفس العائد السابق وهذا يكون على حساب حقوق الأجيال اللاحقة والمحافظة على الموارد الطبيعية ، "ففي عام ١٩٩٧ مثلاً كانت أسعار السلع

الأولية الأساسية للبلدان النامية اقل بنسبة ٤٥% عما كانت عليه في عام ١٩٨٠^(١٤)، وكذلك يؤدي ذلك إلى التبادل غير المتكافئ لصالح الدول المتقدمة ولغير صالح الدول النامية، ومن ثم تراجع القيمة الصافية للميزان التجاري لأغلب الدول النامية منذ عام ١٩٧٥ ولغاية وقتنا الحالي، وهذا ما تم إيضاحه في الجدول (١) .

• كما يظهر اثر العولمة الاقتصادية والتطور التكنولوجي على استيرادات الدول النامية (أغلبها سلع مصنعة) من خلال زيادة الاستيرادات فضلا عن زيادة قيمتها ومن ثم زيادة العبء على الدول النامية . زيادة الاستيرادات من السلع الكمالية والثانوية ، والتي تصبح أساسية بعد ذلك ، بفعل محاكاة وتقليد طبيعة الاستهلاك في الدول المتقدمة بفعل الانفتاح على العالم . أما زيادة قيم الاستيرادات فيحدث ذلك بسبب الاعتماد المتزايد للعمليات الإنتاجية الحديثة على التقدم التكنولوجي الهائل ذات التكاليف العالية ، ومن ثم ينعكس ذلك في ارتفاع أسعار السلع الصناعية ، ومن ثم ارتفاع قيمة استيرادات الدول النامية من السلع الحديثة .

ان التطور التقني والتكنولوجي للبلدان المتقدمة مقابل ضعف الطاقة الإنتاجية للبلدان النامية وتدني مستوى الكفاءة لمواردها المادية والبشرية والطبيعية ، أدى إلى ضعف منافسة المنتج المحلي للمنتج الأجنبي والذي أدى إلى انخفاض أسعار السلع المحلية (كثيفة العمل والمواد الأولية) فضلا عن انخفاض مستوى الأجور ، أي النمو المفقور في الدول النامية . وعلى الجانب الآخر حيث المؤسسات الاحتكارية (الشركات المتعدية الجنسية) والتي تعمل على رفع أسعار السلع الصناعية وبراءات الاختراع والخدمات فضلا عن ما تحصل عليه الدول المتقدمة من فائض للقيمة بسبب انخفاض أسعار ما تستورده من الدول النامية ، والذي يزيد من النمو المفقور للدول النامية ، وفي الوقت نفسه يحصل نمو مغن للدول المتقدمة . إذ انه في الوقت الذي يحصل فيه تدهور في قيم صادرات الدول النامية فإنه في الحقيقة هذا يعني انخفاض العبء على الدول المستوردة لهذه الصادرات (الدول المتقدمة) فضلا عن ارتفاع صادرات الدول المتقدمة ، هذا كله يصب في فائدة الدول المتقدمة (النمو المغني) على حساب الدول النامية (النمو المفقور).

لذا نجد ان دراسة المفاهيم الجديدة للميزة التنافسية ومحدداتها أمرا لا بد منه إذا ما أريد لأي اقتصاد ان ينمو بشكل مستدام ، وهذا ما سنتناوله في المحور اللاحق .

المحور الثاني : مفهوم الميزة التنافسية ومحدداتها

أولا : مفهوم الميزة التنافسية

يتسم اقتصاد اليوم بدرجة عالية من الانفتاح والاندماج أدت إلى احتدام المنافسة في الأسواق الدولية في ظل العولمة والتطور التكنولوجي الكبير في وسائل الاتصالات والنقل وانتشار الشركات متعددة الجنسيات ، كل هذه الظروف أدت إلى تزايد الاهتمام بموضوعة الميزة التنافسية ، ولا سيما من قبل المؤسسات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية ، ومحاولة تحديد مفهوم واضح لها ، لما لها من دور في دفع عجلة النمو والتنمية والتقدم للدول كافة .

لقد ظهرت دراسات عديدة للمنتدى الاقتصادي العالمي لوضع مفهوم محدد للميزة التنافسية " الميزة التنافسية هي قدرة الدولة على بيع السلع والخدمات بربحية في الأسواق الدولية لكي تتمكن من تحقيق فائض في الميزان الجاري يمكنها من الوفاء بالتزاماتها الدولية ، ومن ثم القدرة المستمرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في الدخل الحقيقي من خلال وجود المؤسسات الصالحة والسياسات الاقتصادية المناسبة على مستوى الاقتصاد ككل "^(١٥) .

يرى بورتر* ويتفق معه المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠٠٦ في تحديد مفهوم للميزة التنافسية "الميزة التنافسية هي نمو الإنتاجية التي تنجم عن عوامل عديدة كالتكنولوجيا المتطورة واليد العاملة الماهرة والإدارة الناجحة والاستفادة من وفورات الحجم والابتكار والتجديد . . . الخ من

* يعد الأستاذ الأمريكي ميشل بورتر أول من تكلم عن معايير الميزة التنافسية في كتابه (الميزة التنافسية للدولة).

العوامل التي تتفاعل وتتعاقد بعضها او جميعها لرفع القدرة التنافسية للبلد في السوق الدولية ومن ثم رفع مستوى المعيشة وارتفاع معدل العائد على الاستثمار والذي يعد العامل الأهم في جذب الاستثمار المباشر كأحد مكونات سياسة النمو المحفز بالصادرات" (١٦).

يتضح من ما سبق إن مفهوم الميزة التنافسية ذو أبعاد عديدة لا يمكن حصرها في تعريف أو مفهوم ضيق ، فالتنافسية عملية ديناميكية ناجمة عن تفاعل عوامل عديدة أو محددات عديدة هي التي تجعل للبلد ميزة تنافسية تمكنه من الوقوف بقوة في السوق العالمية . ويمكن لنا أن نوضح أهم العوامل أو محددات الميزة التنافسية كما جاء بها بورتر وتقارير المنتدى الاقتصادية العالمية .

ثانيا : معايير الميزة التنافسية عند بورتر

يرى بورتر أن عوامل عديدة تساهم في امتلاك البلد ميزة تنافسية في نشاط ما ، ومن هذه العوامل ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي أو جغرافي أو اجتماعي . ثمة أربعة معايير أساسية يضعها بورتر وهي التي تساهم في امتلاك البلد لميزة تنافسية اقتصادية (١٧) وهي:

١- مدخلات العملية الإنتاجية وخصائصها

الإنتاج دالة لعوامل الإنتاج ، وعوامل الإنتاج كما استندت عليها نظريات التجارة الخارجية هي (الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم) . ومن ثم فإن كل دولة ستصدر السلع التي يدخل في إنتاجها ما متوفر لديها من عوامل إنتاج بنسب كبيرة ، فمثلا USA كانت وما زالت تصدر الحبوب ، والبرازيل تصدر البن ، بسبب امتلاكهما أراضي واسعة وصالحة للزراعة . إلا إن محددات الميزة التنافسية ، فيما له علاقة بعوامل الإنتاج ، لا تقتصر على ذلك وإنما هناك خصائص لعوامل الإنتاج التي من شأنها خلق الميزة التنافسية لإقامة إنتاج قادر على المنافسة وبصورة مستدامة ، وهذه الخصائص لعوامل الإنتاج يوضحها بورتر كالاتي :

- الموارد البشرية ، المفهوم الجديد للميزة التنافسية لا يكتفي بالأرقام التي تشير إلى حجم السكان الفعال اقتصاديا ، وإنما اتسع ليشمل المواصفات التي يتمتع بها هؤلاء من التعليم المكتسب والمهارة العالية والكفاءة الإنتاجية فضلا عن الرغبة في العمل والتطور .
- الموارد الطبيعية ، لا يختصر هذا العامل بالوفرة فقط ، وإنما نوعية العامل وانخفاض كلفة الحصول عليه ، ولا يختصر بالأرض ، والماء ، والمعادن ، ومصادر الخشب ، الخ ، بل غيرها من الميزات الطبيعية مثل الظروف المناخية ، والموقع الجغرافي ، والمساحة، وغيرها من مزايا البلد الطبيعية . فموقع البلد مثلا بين دولة مجهزة للمورد أو بالقرب من دولة مستهلكة للمورد يؤثر في خلق ميزة تنافسية من خلال تأثير الموقع على كلفة التسويق والتوزيع والتبادل المعرفي والتجاري (١٨).
- الموارد المعرفية ، أصبح لهذا العامل الدور الأكبر في خلق الميزة التنافسية وصناعة الفارق مثل المخزون العلمي والفني الذي يؤثر على نوعية وكمية السلع والخدمات المنتجة، ويعتمد ذلك على عدد الجامعات ومؤسسات البحث والتطوير والاختصاصات العلمية الدقيقة التي لها الدور المميز في صناعة الفارق النوعي والكمي للإنتاج ، مثل هندسة المكائن والهندسة الوراثية والهندسة الكيميائية وعلوم المواد والتربة وغيرها من فروع المعرفة .
- رأس المال الاجتماعي ، للبنى الارتكازية المتطورة ومؤسساتها دور كبير في قابلية الإنتاج المحلي والشركات على المنافسة وبصورة غير محدودة ، مثل أنظمة النقل والاتصالات والمؤسسات الصحية ومنشآت الإسكان وغيرها .

إن الميزة التنافسية لم تعد محصورة بتوفر المورد وانخفاض كلفته وجودته العالية ، وإنما أصبحت تعتمد بصورة أساسية على كفاءة استخدام وتخصيص المورد والتكنولوجيا المستخدمة وغيرها . ومما يدل على ذلك هو عدم ركوز دول شرق وجنوب شرق آسيا إلى ما تمتلكه من أيدي

عاملة رخيصة ، إذ إنها عمدت إلى الحصول على بنى ارتكازية ومؤسسات علمية وبحثية وأيدي عاملة جامعية في الاختصاصات الهندسية مشابهة لما موجود في الدول المتقدمة . فمثلا كوريا الجنوبية تمتلك ما يقرب من ٢٠٠ مؤسسة علمية ومركز أبحاث^(١٩) .

إن العناصر الأساسية ذات المواصفات العامة ، كتوفر المورد الطبيعي والمناخ والموقع والعمل غير وشبه الماهر ورأس المال الائتماني وغيرها والتي لا تحتاج إلى استثمارات ضخمة للاستفادة منها ، لا تشكل اليوم سوى أهمية قليلة في الحصول على ميزة تنافسية مستدامة ، نظرا لعدم حاجتها إلى استثمارات ضخمة من جهة وإمكانية الشركات متعددة الجنسية من نقل نشاطها إلى الدول التي تتوفر فيها هذه العناصر* ولا سيما في ظل العولمة من جهة أخرى .

بينما العناصر المتقدمة ذات المواصفات العالية ، فيعد وجودها أكثر أهمية في عملية بناء ميزة تنافسية مستدامة ، لان توفرها وتنميتها يتطلب استثمارات كبيرة جدا وبشكل دائم في كل من رأس المال البشري والمعرفي والمادي . فالمؤسسات العلمية الضرورية لخلق العناصر المتقدمة هي نفسها تحتاج إلى كفاءات بشرية وتكنولوجية عالية المستوى من الصعب الحصول عليها في السوق الدولية ، وهي الأساس في تنمية وتطوير منتجات الشركة وقابليتها على التجديد ومن ثم خلق الميزة التنافسية . فنجاح الدنمارك مثلا في حقل إنتاج الأنزيمات يعكس وجود قاعدة معرفية وعلمية معقدة في عمليات التخخير ، كما إن لامتلاك اليابان اكبر عدد من المهندسين في العالم ، نسبة إلى سكانها ، الدور الأساسي في تطوير الكثير من صناعاتها وجعلها من الاقتصاديات المنافسة الأولى في العالم كما لا يخفى عن الجميع .

يبقى أن نذكر بان معايير قياس العناصر المتقدمة والمتخصصة والتي لها الدور في خلق الميزة التنافسية في تغير مستمر وما يعد اليوم ضمن هذه العناصر قد لا يكون كذلك في المستقبل القريب ، فألياف الكربون خير مثال فهي اليوم أصبحت أكثر استخداما من الفولاذ النقي فهي أكثر صلابة واقل وزنا واقل كلفة في حين كان الحصول على الفولاذ عالي النقاوة أمرا صعبا^(٢٠) .

٢- الطلب الداخلي وخصائصه

يمثل الطلب الداخلي (المحلي) المعيار أو العامل الثاني للميزة التنافسية لمنتجات أو خدمات بلد معين . إذ يساهم فهم وتحليل هيكل الطلب المحلي في تطوير إمكانية الشركة على الاستجابة لهذا الطلب والذي يعد صورة مبكرة للطلب الخارجي الذي سيواجه منتجات الشركة مما يعزز القدرة التنافسية ، كما إن تطور هيكل الطلب الداخلي عند المستهلكين يساهم في اكتساب شركات ذلك البلد ميزة تنافسية ، لان تطور هيكل الطلب باتجاه المزيد والتنوع في المنتجات يضغط على الشركات للاستجابة ومن ثم خلق مرونة وكفاءة عالية عند المنافسة الدولية مستقبلا . فالرطوبة العالية في اليابان مثلا وصغر مساحة المساكن وارتفاع كلفة الطاقة كل ذلك أدى إلى توصل الشركات اليابانية إلى إنتاج مكيفات هواء صغيرة وقليلة الضوضاء واقتصادية في الوقت نفسه (لمواجهة الطلب المحلي وتطوره) وهذا ساعد في خلق ميزة تنافسية لليابان في إنتاج مكيفات الهواء في السوق الدولية^(٢١) . كما إن اتساع حجم الطلب المحلي يمثل عنصر قوة للإنتاج لما يتضمنه من وفورات الحجم* وبالتالي التخصص وتقسيم العمل وانخفاض التكاليف ومن ثم الميزة التنافسية في السوق الدولية .

مع ذلك تبقى هذه العناصر الأساسية مهمة ولا سيما في قطاع الزراعة والصناعات التي لا تتبدى م توى
تكنولوجي ومهارتعاليد .

يرى البعض أن حجم الإنتاج ووفورات الحجم الناتجة من الاتساع المناقوهتي (م فوائد الاختكار ال ي ي)
صغر حجم المدب المدب ي غالبا ما يجبر الشركات على المنافسة للحصول على مكافئها في الوقت
الالمي م خلال الكفاءة .

أخيرا يمكن القول إن هيكل الطلب الداخلي وتطوره ونمو حجمه يمثل ميزة تنافسية** في صناعة ما عندما يكون هناك طلب خارجي حقيقي أو متوقع على منتجات هذه الصناعة .

٣- الصناعات المجهزة والقريبة

يوفر وجود الصناعات المجهزة في إي بلد ميزات كبيرة للكثير من الأنشطة ، وذلك من خلال الآتي :

- التوفير الكفاء والسريع للمدخلات الإنتاجية وبأسعار تفضيلية تساهم في تخفيض الكلفة . فالتفوق الايطالي الدائم في صناعة الحلبي الذهبية والفضية مثلا يعزى بصورة أساسية إلى وجود الشركات الايطالية التي تنتج ثلثي مكانن صناعة المجوهرات والحلي في العالم^(٢٢)
- التنسيق المستمر بين المجهزين المحليين والشركات المحلية ، وهذا ما يصعب توفره بنفس الكفاءة والكلفة عندما يكون المجهز من شركة أجنبية وحتى وان كانت هذه الشركة تمتلك فروع متخصصة لهذا الغرض في دولة أخرى . تتجسد ميزة وجود الصناعات المجهزة محليا أكثر في عملية التجديد والابتكار ، إذ من الطبيعي أن تستفاد الصناعة المحلية من الابتكارات العلمية الحديثة للمجهزين لأنها المكان الأنسب عندما يختبر المجهزون المحليون منتجاتهم الحديثة^(٢٣) .

أما الصناعات القريبة ، فغالبا ما يؤدي وجود ميزة تنافسية في صناعات معينة إلى ظهور ميزة تنافسية في الصناعات القريبة من تلك الأولى ، بسبب الارتباطات الأمامية والخلفية بين الصناعات والأنشطة القريبة من بعضها البعض . ومن الأمثلة على ذلك إنتاج الألبان والتخمير في الدنمارك له صناعات قريبة تتمثل في الأنزيمات الصناعية ، وإنتاج الكيمياويات في ألمانيا لها صناعة قريبة وهي حبر الطباعة ، وإنتاج آلات التصوير في اليابان لها صناعة قريبة وهي أجهزة الاستنساخ ، وخدمات الموانئ في سنغافورة لها صناعة قريبة هي تصليح السفن ، وصناعة السيارات في السويد لها صناعة قريبة هي صناعة الشاحنات^(٢٤) .

إن وجود صناعات قريبة من بعضها البعض تخلق ميزة تنافسية في بلد معين من خلال توفر فرص السيل من المعلومات والتبادل التكنولوجي وانخفاض التكاليف ولا سيما تكاليف النقل ، بالطريقة التي يوفرها وجود الصناعات المجهزة محليا ، فالقرب والتشابه الثقافي يجعل التبادل والارتباطات أسهل مما لو كان مع شركات أجنبية ، كما يزيد وجود صناعات قريبة من احتمال ظهور فرص إنتاجية خصوصا لمن يمتلك إمكانيات خلق أسلوب جديد في الإنتاج والإدارة ، وكذلك خلق فرص حقيقية عندما تكون الارتباطات بين الصناعة والزراعة .

أخيرا يمكن القول إن النجاح الدولي لصناعة معينة يكون أكثر احتمالا عندما تمتلك الدولة ميزة تنافسية في عدد من الصناعات المجهزة والقريبة من تلك الصناعة ولا سيما تلك التي تعتمد على الابتكار^(٢٥) .

٤- الإدارة والمنافسة المحلية

يعد نمط إدارة الشركات وطبيعة المنافسة المحلية العامل أو المعيار الرابع للميزة التنافسية في أي إنتاج . علما انه لا توجد إدارة بعينها أو منافسة معينة هي التي تخلق الميزة التنافسية أي عدم وجود نظام أداري تنافسي يلانم الجميع ، وذلك يعود إلى التأثير بالظروف المحلية الساندة والتي تشكل عادة الإدارة والمنافسة الناجحة . ففي ايطاليا مثلا تتخذ الشركات التي تتنافس على السوق الدولية شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم تدار عانليا ، إذ تكون فيها وفورات الحجم محدودة والمنافسة فيما بين المؤسسات شديدة ، مثل الإضاءة ، والأثاث ، والأحذية ، والأقمشة الصوفية . أما في ألمانيا

الشركات المد ية تذلقى تمت ك ميزة ية تنفوق بها على الأخرى وهي تية ال ب المدي ، ومصدر هذه الميزة هي ال عة المشتركة والقوانين ال ائدة والروا الثقافية المشتركة وعنصر التأكد وضما ال ب وغيرها ، وهي ذلك يمكن أن تغل ذلك ، كما وضحنا ، لذنق ميزتناققة ية لها في ال وق الدولية أجلا .

فالحالة تأخذ العكس ، إذ تؤدي الخلفية الهندسية والتقنية للمدراء التنفيذيين إلى الاتجاه نحو المنتجات النظامية وتطوير العملية الإنتاجية والاستفادة من وفورات الحجم بعيد عن المنافسة الشديدة ، ان هذه المواصفات تقود إلى نجاح كبير في الإنتاج ذي المحتوى التقني والهندسي العالي مثل البصريات والكيمياويات والمكانن المعقدة التي تتطلب دقة وتأتي في تصنيع وتطوير المنتجات ، ونادرا ما تنجح الشركات الألمانية في المنتجات الاستهلاكية والخدمات التي يعتمد التنافس فيها على سرعة تغيير الموديل^(٢٦) .

ثمة جوانب عديدة تؤثر في طرق إدارة وتنظيم الشركات من أهمها الآتي :

- الموقف من السلطة .
- معايير التفاعل الإنساني .
- موقف العمال تجاه الإدارة والإدارة تجاه العمال .
- السلوك الاجتماعي للأفراد .
- المعايير الحرفية والمهنية .
- أهداف الإدارة العليا للشركات .
- طبيعة المنافسة المحلية .

مثلا الروابط العائلية القوية في ايطاليا ومن ثم تفضيل الناس البقاء قريبا من مكان ولادتهم ونشأتهم ، جعل من عمل أفراد العائلة الموسعة يعد أمرا عاديا ومن ثم الاتجاه نحو بناء شركات صغيرة جدا وتصبح الإدارة تتلاءم مع طبيعة هذا النمط الصغير ، وتشتد المنافسة بين تلك الشركات الصغيرة ، وهذا يمكن أن يخلق ميزة تنافسية للعديد من المنتجات الايطالية كما أسلفنا .

وقد أظهرت دراسة أجراها بورتر، نهاية عقد الثمانينيات من القرن المنصرم ، تؤكد عمق العلاقة الطردية بين وجود المنافسة المحلية ووجود الميزة التنافسية في إنتاج معين ، إذ تبين ان الدول العشرة الأكثر تصديرا للمنتجات المصنعة هي تلك الدول التي تكون المنافسة قوية بين شركاتها . وهذا ينطبق حتى على الدول الصغيرة نسبيا مثل سويسرا ، حيث تتنافس بقوة ثلاث شركات في صناعة الأدوية والمستحضرات الطبية^(٢٧) . والجدول (٢) الآتي يوضح بصورة جلية عدد الشركات المتنافسة محليا في اليابان في مجالات عديدة .

جدول (٢) / يوضح عدد من الشركات اليابانية المتنافسة في عام ١٩٨٧

الصناعة	مكيفات الهواء	السيارات	مواد البناء	بناء السفن	أجهزة الطباعة	مكانن الخياطة	الحاسوب الشخصي	أدوات المكانن	أشباه الموصلات	الكاميرات
عدد الشركات	١٣	٩	١٥	٣٣	١٤	٢٠	١٦	١١٢	٣٤	١٥

Source⁽²⁸⁾ : Field Interviews , Nippon Shin bun , 1987 .

يتضح من ذلك انه كلما كانت المنافسة المحلية أقوى كلما أدى ذلك إلى الضغط على الشركات باتجاه الكفاءة والتطوير والابتكار وتخفيض التكاليف بهدف المنافسة بالسعر الأدنى والنوعية الأفضل للمنتجات وذلك للسيادة في السوق المحلية وكذلك السوق الدولية لضمان الاستمرار والنمو وهذا يساعد في خلق الميزة التنافسية . ولكن هذا لا ينفي ما لوفورات الحجم من دور في خلق الميزة التنافسية من خلال إعطاء الفرصة لشركة واحدة أو اثنين للسيطرة على السوق المحلية ومن ثم إمكانية المنافسة على المستوى الدولي ، وهذا ما وضحناه سابقا ، إلا إن ذلك ينفذ في حالة التقنيات العالية الكفاءة والمعرفة المتقدمة والتي تحتاج إلى استثمارات ضخمة جدا وهذا ما يتأتي من عوامل اقتصادية خاصة تتمثل في السابق في الإنتاج والمهارات العالية والتكنولوجيا الفائقة التطور .

ويرى الباحث انه لا يوجد نمط إداري معين أو مستوى تنافسي معين هو الذي يسود ومن ثم يخلق الميزة التنافسية ، وإنما المسألة نسبية بين دولة وأخرى وبين فترة وأخرى . المهم هو استغلال كل ما متاح من موارد ومن موروثات مجتمعية وتكنولوجية من أجل خلق الميزة التنافسية في السوق الدولية .

ثالثاً : معايير الميزة التنافسية في

منتديات الاقتصاد العالمية

تركز تقارير التنافسية العالمية الأولى لعام ٢٠٠٠ على ثلاثة عوامل او معايير رئيسية للميزة التنافسية وهي :

- | | |
|---------------------------|----------------------------|
| ١. استقرار الاقتصاد الكلي | Macro – Economic Stability |
| ٢. والحكم والإدارة الرشيد | Good Governance |
| ٣. الابتكار والإبداع | Innovation and Invention |

هذه الركائز الثلاث تشكل زوايا مثلث الميزة التنافسية للمنتدى الاقتصادي لعام ٢٠٠٠ ولكنها، رغم قبولها، أغفلت عددا من المعايير الأخرى التي تكمن في عالم التنافسية الواقعي، مثل الصحة والتعليم، إذ لا يمكن الحديث عن التنافسية في أفريقيا بدون ذكر الأوبئة كالايدز والملاريا والتي تعصف ببعض دول القارة الأفريقية.

إلا ان التقرير الثاني للمنتدى الاقتصادي لعام ٢٠٠٠ كان أكثر شمولاً في وضع معايير للميزة التنافسية، إذ تضمن، إضافة إلى المعايير السابقة، الآتي :

- صلاح المؤسسات، مؤسسات القطاع العام والخاص، والقضاء، وغيرها من المؤسسات الفاعلة في المجتمع.
- التعليم بجميع أصنافه الأساسي والجامعي والمهني.
- الصحة والجاهزية.
- كفاءة ومرونة الأسواق، السوق المالية، وسوق العمل، والسوق السلعية، وغيرها.
- عدم التمييز بين الجنسين، فالمجتمعات التي تمارس التمييز ضد المرأة تفقد نصف القوى العاملة في المجتمع، ومن الطبيعي ستكون غير قادرة على المنافسة.
- العلاقة المتطورة بين المستهلكين وقطاع الأعمال^(٢٩).

كما جاء تقرير ٢٠٠٦ بتصنيف للدول حسب درجة نموها (المرحلة التنموية لها) ، ومن ثم اختلاف معايير التنافسية العالمية حسب المرحلة التنموية وهي كالآتي :

- الاقتصاديات الأقل نمواً ، هي غالباً ما تعتمد في المنافسة على عامل السعر في تصريف منتجاتها، ومن ثم تصبح وفرة عوامل الإنتاج وسعرها هو القائد أو المحرك للمنافسة العالمية Factor-Driven Economies، ولكي تحقق الدول هدفها في إنتاج سلع أرخص فأنها تحتاج إلى مؤسسات صالحة وقوى عاملة مدربة وسياسات اقتصادية مستقرة وإدارة رشيدة ، وليس فقط إلى وفرة العمل . لذا يجب أن تعطي هذه المحددات وزناً أكبر عندما يتم قياس مؤشر الميزة التنافسية في هذه الدول .

- أما الاقتصاديات الأكثر تقدماً من الدول الأقل تقدماً ، فتعد الكفاءة هي المحرك الأساسي للمنافسة العالمية Efficiency- Driven، حيث يوضح التقرير إن الدول التي لا تستطيع أن تنتج نفس السلع بكلفة أقل ، تستطيع أن تنافس من خلال الجودة وغالباً ما تعتمد على عامل كفاءة الأسواق (سوق العمل ، وسوق السلع ، وسوق المال) .

- أما الاقتصاديات المتقدمة ، فإن المنافسة تأخذ بعداً آخر ، فطالما إنها لا تتمكن من إنتاج السلع بكلفة أقل أو نوعية أجود فإنها تنافس من خلال إنتاج سلع مختلفة أو جديدة لم تصنع من قبل الغير . وهنا يصبح الابتكار والإبداع هو المحرك الأساسي للمنافسة العالمية Innovation and Invention-Driven Economies ، ولا تتوقف محددات الميزة التنافسية هنا عند حجم الأنفاق على البحث والتطوير فقط ، وإنما على كفاءة البحث والتطوير المنجز من قبل المنشأة الإنتاجية والمؤسسات الحكومية فضلاً عن العلاقات الجيدة مع مراكز البحوث وقطاع الأعمال^(٣٠).

يتبين من المعايير الحديثة للميزة التنافسية التي تم تناولها ، إن وفرة المورد الطبيعي التي تجسدت في نظريات التجارة الخارجية لم تعد قادرة على تفسير حدوث التجارة بين الدول والنجاح

الذي تحقّقه هذه الدول في الأسواق العالمية ، وعليه فإن الدول التي تصبو إلى التقدم والتنمية عليها أن تلتزم بهذه الحزمة من المعايير ، فالمفاهيم الجديدة للميزة التنافسية تركز على الإنتاجية (إنتاجية المورد سواء بشري أو طبيعي أو مادي أو معرفي) ، ومن ثم يجب التركيز على كل ما يساعد في تحسين الإنتاجية من استقرار اقتصادي واستقرار سياسي واستقرار اجتماعي ، إذ لا يمكن الفصل بين الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للتنمية المستدامة .
ولكي تتوضح الصورة أكثر عن دور وفاعلية معايير الميزة التنافسية في تحقيق قدرات تنافسية متقدمة ومن ثم المساهمة في تحقيق التنمية والتقدم في البلاد ، يمكن لنا ان نستعرض الاقتصاد الصيني قبل الإصلاح (إذ كان بعيدا عن تلك المعايير ومن ثم كان اقتصادا ضعيفا) ، وبعد الإصلاح (إذ اعتمد على حزمة من هذه المعايير والتي كان لها الدور الكبير في النهوض بالاقتصاد الصيني وتحقيق معدلات عالية من النمو والتقدم كما لا يخفى عن الجميع) ، وذلك من خلال المحور اللاحق .

المحور الثالث : الميزة التنافسية ومعاييرها في الاقتصاد الصيني

أولا: صورة سريعة عن الاقتصاد
الصيني قبل الشيوعية ،

يعد الصينيون من الشعوب القديمة العهد في الحرف والصناعة والزراعة ، إلا أننا سنحاول التركيز على المدة بعد الحرب العالمية الثانية وبالتحديد منذ عام ١٩٤٩ تقريبا وباختصار شديد .
قبل هذه المدة ولا سيما بعد حرب الأفيون ١٨٤٢ كانت هناك حركة استثمارات عالية في الصين بتمويل من البنوك الانكليزية والروسية والألمانية والفرنسية واليابانية ، وصلت الاستثمارات قبيل الحرب العالمية الأولى إلى ١.٦١ مليار دولار . وقد تركزت تلك الاستثمارات في صناعات إعداد الصادرات مثل الشاي والحريير وفول الصويا والسكانر والمنسوجات والسمنت والزجاج ، فضلا عن الصناعات الحرفية التي اشتهرت بها الصين منذ القدم . وقد بدأ رأس المال الوطني بالتحرك نحو الصناعة الحديثة والزراعة بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، إذ تم إنشاء ٣٨٦ مشروعا صناعيا حتى عام ١٩١١ توزعت ملكيتها بين القطاع الأهلي والدولة (المتنفذين وكبار الموظفين) ومنها المناجم ووطن الحبوب والمنسوجات وبعض الصناعات الاستهلاكية الأخرى^(٣١) .

ساعد نشوء الحرب العالمية الأولى والثانية الرأسماليين الصناعيين على توسيع نشاطهم وخصوصا في صناعة الغزل والنسيج والحديد والصلب فضلا عن الزراعة ، كما تم تأسيس البنوك الوطنية وقيام الدولة ببناء السكك الحديدية وتشجيع الصناعات الخفيفة . وقد ساعد ذلك إلى تعزيز دور رأس المال الوطني على الرغم من المنافسة غير العادلة من قبل البضائع والاستثمارات الأجنبية إلا إن ظروف الحروب أدت إلى التخفيف من تأثير المنافسة^(٣٢) .

ثانيا : صورة عن الاقتصاد الصيني

قبل الإصلاح ١٩٧٧-١٩٤٩

بعد وصول الحزب الشيوعي إلى السلطة عام ١٩٤٩ انتهج النظام السياسي الجديد مبادئ الاقتصاد الاشتراكي على غرار الاتحاد السوفيتي سابقا . ويمكن إبراز أهم تداعيات ذلك على الاقتصاد الصيني من خلال النقاط أو الأمور الآتية وبالتتابع :

١- بداية وخلال الفترة ١٩٤٩ - ١٩٥٧ حددت الدولة مدة ١٥ سنة لتحويل الصين إلى دولة اشتراكية ، ورفع شعار السير على القدمين الذي يعني الاهتمام بكل من القطاع الصناعي والزراعي

على أمل التحول في الأهمية النسبية من الزراعة إلى الصناعة من خلال خلق قاعدة صناعية وتنمية الصناعات الحرفية والتحول الكامل إلى الاشتراكية في القطاع الزراعي من خلال التعاونيات الجماعية ، وتحويل الجزء الأكبر من الصناعة والتجارة الرأسماليتين إلى رأسمالية الدولة . وتحققت بالفعل إنجازات كبيرة في القطاع الزراعي ، إذ صدر قانون الإصلاح الزراعي الذي ألغى الملكيات الإقطاعية ليحل محلها نظام الملكيات الصغيرة ، إذ وزعت الحكومة ٤٧ مليار هكتار من الأراضي على حوالي ٤٢٠ مليون فلاح وذلك عام ١٩٥٢ ، وشجعت الدولة على إنشاء التعاونيات وفرق المساعدة المتبادلة لمساعدة الفلاحين، وقد انعكس ذلك في زيادة الإنتاج الزراعي ولا سيما في محصولي القمح والقطن والجدول (٣) يوضح ذلك جدول (٣) يوضح الزيادات في الإنتاج الزراعي في الصين للمدة ١٩٤٩-١٩٥٢ (الكمية بالطن)

السنة	إنتاج الحبوب	إنتاج القطن
١٩٤٩	١١٣.٢٠٠.٠٠٠	٤٤٥.٠٠٠
١٩٥٢	١٦٣.٩٠٠.٠٠٠	١.٣٠٦.٠٠٠

Source³³: Group of authors, Economic Readjustment Reform, Beijing review, 1982, p.210.

٢- أما عند الخطة الخمسية الثانية ١٩٥٨-١٩٦٢ ولغاية ١٩٦٦ ، فقد شجعت النتائج الايجابية التي تحققت، على وضع أهداف عالية جدا منها التأكيد على الصناعات الثقيلة ومضاعفة الإنتاج في سنة واحدة . إلا إن النتائج كانت مخيبة للأمال بل ومحبطة جدا ، فقد انخفض الإنتاج من الحبوب في عام ١٩٥٩ بمقدار ٣.٤ مليون طن مما أدى إلى مجاعة كبيرة توفي فيها ٣٠ مليون صيني . وعلى صعيد الإنتاج الصناعي فقد انخفض إنتاج الصناعات الخفيفة بصورة كبيرة . أما الصناعات الثقيلة فإن المعطن عنه إن الإنتاج فيه لم يزداد إلا بنسب طفيفة بلغت حوالي ٠.٦% ، إلا إن الحقيقة غير ذلك ولم تذكر الأرقام الحقيقية بسبب الخوف من أعضاء الحزب ذلك لان حدوث تقدم ونمو يتعارض مع حقيقة حدوث المجاعة^(٣٤) .

أما عن أسباب الفشل ، فقد اجتمعت عوامل عديدة أدت إلى هذا الفشل الذريع نذكر أهمها وفيما له علاقة بالقطاع الزراعي والصناعي :

- تطبيق سياسات القفزة الكبرى ، ومن خلالها تم التركيز على الصناعات الثقيلة وإهمال كل من القطاع الزراعي وقطاع الصناعات الخفيفة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى انيطت المهمة لكوادر إدارية وفنية قليلة الخبرة كنوع من تشجيع اللامركزية ، والتي عملت على إنشاء أفران لصهر الحديد والصلب في الريف بالاعتماد على الأيدي العاملة الرخيصة نسبيا على حساب النوعية ، فكانت منتجات هذه الأفران سيئة جدا حيث كانت الأدوات تنكسر بسرعة مما أدى إلى ضياع الموارد المخصصة لهذا الإنتاج وتعطيل العمل الزراعي في الريف الذي كان قد تأثر أصلا بسبب انخفاض المخصصات المحددة له بسبب التركيز فقط على الصناعات الثقيلة .
- تطبيق نظام الكيمونات في القطاع الزراعي ، والذي يعني دمج التعاونيات الزراعية والتي كانت كل واحدة منها تتكون من ١٢٠٠ أسرة ، فأدى ذلك إلى سحب القرار من الأسر كليا . وقد كان الإنتاج يسحب من الأسر ويوزع للاستهلاك لجميع الأفراد بالتساوي . وقد طبق هذا النظام على الصناعات الحرفية في الريف كذلك . إلا إن لهذا النظام تأثيرات سلبية كبيرة ، " إذ لم يدع أي حرية للأسر الفلاحية سواء في الإنتاج أو الاستهلاك ، فضلا عن حصول البعض على عائد من الإنتاج دونما جهد بذلوه يستحقون عليه على حساب من يستحقون ، أدى ذلك وغيره إلى قتل الحافز على العمل والإنتاج لدى شريحة واسعة جدا ، إذ يذكر احد الاقتصاديين إن ٧٠% من تخصيصات الصناعات الثقيلة كانت تمول من الضرائب التي تفرض على قطاعي الزراعة والصناعات الخفيفة ، وهذا ما يفسر الانخفاض الكبير في كل من الإنتاج الزراعي والحرفي في الصين خلال تلك المدة"^(٣٥) .

٣- الاقتصاد الصيني للمدة ١٩٦٦-١٩٧٧ ، أهم ما يميز هذه المدة وما يضع بصماته ونتائجه عليها هي الثورة الثقافية التي طرحها ومارسها وألزمها الزعيم الصيني ماوتسي تونغ منذ عام ١٩٦٦ ولغاية

وفاته . فكرة الثورة الثقافية تغازل الطبقة العاملة ،"رفع شعار العملية الإنتاجية يجب أن تكون خاضعة لإرادة العمال وان تطور علاقات الإنتاج هو أهم من تطور قوى الإنتاج وان النشاط العلمي يجب أن لا يظل حبيس الكتب والقاعات ". وبالفعل تم إعطاء الطبقة العاملة صلاحيات كبيرة أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الصيني ، من خلال التأثير على القطاع الخاص الرأسمالي ، وتم نقل المثقفين من الطلاب والأساتذة إلى العمل في الريف ليكونوا قوة دفع للطبقة العاملة . ولكن ما الذي حصل على ارض الواقع ؟ حصل باختصار شديد الآتي :

• الدراسات والتصاميم وعملية البناء أصبحت تنفذ في وقت واحد وبسرعة شديدة ، وكثير من المشاريع غير المدرجة في الخطة يتم البدء فيها بصورة اعتباطية ، مما أدى إلى زيادة المشاريع غير تامة الانجاز وما تبع ذلك من استنزاف للموارد وتوجيهها نحو الوجهة غير الاقتصادية على حساب مشاريع أخرى أكثر واقعية وحيوية وفائدة وعلى حساب إهمال الكثير من المعامل التي تحتاج إلى صيانة وتحديث حيث لا توجد لها تخصيصات . كل ذلك يعود بسبب نقص الخبرة وعدم الرجوع إلى الظروف الموضوعية ونتيجة الفوضى والتسرع وسوء الفهم للشعارات التي كانت سائدة^(٣٦) .

• ونظرا لذلك كانت النتائج المتحققة في هذه المدة سلبية وسينة جدا وتعد استمرارا وبصورة أسرع للنتائج الضعيفة التي بدأت خلال مرحلة القفزة الكبرى عام ١٩٥٨ مرورا حتى عام ١٩٧٦ ، فمثلا انخفض معدل النمو لنتائج الصناعات الخفيفة من ٢٨.٩% عام ١٩٥٢ ليصل إلى ٧% عام ١٩٧٥ ، وانخفض نمو ناتج الصناعات الثقيلة من ٤٨.٧% عام ١٩٥٢ إلى ١٠% عام ١٩٧٥ ، وبشكل عام فقد انخفض معدل نمو الإنتاج للقطاع الصناعي ككل من ٣٤.٥% عام ١٩٥٢ ليصل إلى ٨.٧% عام ١٩٧٥^(٣٨) .

وبشكل عام يمكن إرجاع أسباب التراجع في قطاعي الزراعة والصناعة ومن ثم الاقتصاد الصيني ولا سيما بعد عام ١٩٥٨ ولغاية وفاة ماوتسي تونغ أي لغاية عام ١٩٧٦ ، فيعود ذلك ويرأي الخبراء الاقتصاديين ومنهم الصينيون إلى الآتي :

- التخبط والفوضى اللذان حدثا وبالتحديد منذ ١٩٥٨ (القفزة الكبرى، والثورة الثقافية) ، وان كليهما حدثا بسبب تغليب الايدولوجيا والمصالح الشخصية على الواقع والهدف الاقتصادي .
 - تطبيق نظام الكيمونات الذي قتل الحافز على العمل والإنتاج والإبداع لدى الأسر والأفراد والذي ساهم بشكل سلبي في الاقتصاد الصيني وكما وضحنا .
 - عدم التوازن في التخصيصات والاستثمار بين الزراعة والصناعة من جهة وبين التصنيع الثقيل والخفيف من جهة أخرى وخصوصا أثناء تطبيق ما يسمى بالقفزة الكبرى .
- أي عدم وجود إدارة اقتصادية رشيدة تلتزم بمحددات من شأنها خلق قاعدة تنافسية تحقق تنمية للبلاد ، لذا سنلاحظ إن رجالات الاقتصاد الصينيين ولأجل تنمية البلاد فأنهم سيعتمدون على حزمة من المحددات التي من شأنها خلق الميزة التنافسية ، وهذا ما سنتناوله لاحقا .

ثالثا : معايير الميزة التنافسية في الاقتصاد الصيني بعد الإصلاح

قامت الـات المد*ية تقـير مقولة الاعتماد عـى النفس عـى أنها عمـية ناء نظام اقتصادي كامل في كل إقـيم ذيـة مدـية ، فـى بلـالمثال قامت ضـمد والأقاليم التي تشتهر أـا بالصناعات التقـيدية الخفيفة فـامـاملـ حديوالصـب في جـيـإنها لا تمـكـالمواد الخام ولا تمـكـالفحم اللازم لـمـية الصهر حيث تركـالـمل في هذه المـاملـكـها أو ضهاـدو إتمام و ضها أنجز ولكـلم يشغل^(٣٧) .

أعتمد الاقتصاد الصيني ، قبل بدء الإصلاح ، على نظام إداري مستنسخ عن نظام الإدارة في الاتحاد السوفيتي القائم على المركزية الشديدة . وقد افتقر هذا النظام إلى المرونة في التعامل مع المنشآت الاقتصادية ، وقد ارتكب العديد من الأخطاء والتي أدت إلى تراجع الاقتصاد الصيني كما وضعنا سابقا . ومن أجل تصحيح الأخطاء وتنمية البلاد ، فقد تبني رجال الاقتصاد الصينيون عملية إصلاح وإعادة تكييف لاقتصادها والتي بدأت بعد وفاة الزعيم الصيني ماوتسي تونغ وتحديدًا عام ١٩٧٨ ، والتي استهدفت عملية تصحيح في شكل الملكية وشكل الإدارة والتخطيط والتوزيع والنهوض بنوعية الموارد البشرية والطبيعية . . الخ والتي من شأنها تعزيز الميزة التنافسية وتنمية البلاد ، وهذا ما سوف نحاول توضيحه كالآتي:

١- الموارد البشرية ،

بالرغم من امتلاك الصين ميزة نسبية تتمثل في وفرة العمل ومن ثم انخفاض الأجور، إلا إن هذا العمل يعد قليل المهارة، وانه بالرغم من قضاء الصين على الأمية وانتشار التعليم الأساسي في مرحلة ما قبل الإصلاح، إلا إن الإهمال النسبي للتعليم الجامعي ترك آثارا سيئة تمثلت في الافتقار إلى المهارات البشرية والفنية والإدارية ومن ثم انخفاض الإنتاجية فضلا عن انتشار وزيادة البطالة لذلك بدأت الصين ببذل جهود كبيرة منذ عام ١٩٧٨ لتطوير وتأهيل القوى العاملة وذلك لتصبح الميزة النسبية لا تقتصر على وفرة العمل فقط وإنما بنوع العمل كذلك، ويمكن إيجاز بعض ما قامت به الصين في مجال تأهيل وتطوير الموارد البشرية كالآتي:

- توسيع التعليم المهني والجامعي وتشجيع المراكز الخاصة للإنفاق على التعليم والتدريب والتأهيل بعد أن كانت الحكومة المركزية هي المصدر الرئيس لهذا الإنفاق . وقد تمكنت الصين بالفعل من تحقيق نسب جيدة في تطوير مواردها البشرية ، ففي المنشأة الحكومية مثلا بلغ معدل النمو السنوي في عدد المهندسين المؤهلين ٥.٥% للمدة ١٩٨٠-١٩٩٥^(٣٩) ، كما وحقت تقدما واضحا وعلى المستوى العالمي من حيث التعليم الجامعي والمهني وكما موضح في الجدول (٤)

جدول (٤) يوضح الدول العشرة الأولى في العالم حسب تركيز الانتساب إلى الجامعات للمدة ١٩٨٧-٢٠٠٠

ت	الدولة	نسبة الانتساب لعام ١٩٨٧ من %	الدول	نسبة الانتساب لعام ٢٠٠٠ من %
١	USA	٢٩.١	USA	١٩.٢
٢	الهند	٩.٥	الصين	٧.٧
٣	اليابان	٥.٣	الهند	٧.٤
٤	الصين	٤.٤	روسيا	٥.٩
٥	فرنسا	٣.٩	اليابان	٥.٢
٦	ألمانيا	٣.٥	اندونيسيا	٣.١
٧	كوريا الجنوبية	٣.٢	كوريا الجنوبية	٣
٨	البرازيل	٣.١	ألمانيا	٢.٨
٩	المكسيك	٢.٦	فرنسا	٢.٨
١٠	إيطاليا	٢.٦	كندا	٢.٧

المصدر^(٣٩) / حسين غازي رشيد ، محددات الميزة التنافسية للقطاع الصناعي في الصين والعراق: دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ٦٦ .

يتضح من معطيات الجدول (٤) مدى التطور الكبير في عدد المنتسبين إلى الجامعات ، إذ بلغت نسبتهم ٧.٧% من عدد المنتسبين إلى الجامعات في أنحاء العالم عام ٢٠٠٠ ، وأصبحت الصين تحتل المرتبة الثانية عالميا عام ٢٠٠٠ بعد ان كانت تحتل المرتبة الرابعة عام ١٩٨٧ . أما عن التعليم التقني والمهني فقد استمر التطور فيه ، ففي عام ٢٠٠٧ انخرط ٨.١ مليون طالب في مؤسسات التعليم المهني وهو يمثل نصف العدد الكلي لطلاب الثانوية في الصين ، كما احتلت الصين المرتبة الثالثة على العالم في عدد الانتساب إلى الجامعات في التخصصات التقنية وبلغت حوالي ٨.٨% من عدد المنتسبين إلى الكليات التقنية في العالم^(٤١) .

• ربط الأجور بالأداء، عن طريق وضع نظام للعلاوات والحوافز عام ١٩٧٨ ، ومن ثم تطبيق نظام جديد للأجور سمي (نظام الأجور العائمة Floating Wages) ، وذلك للارتقاء بأداء العمل من خلال ربط الأداء بعدد من المؤشرات على أساس ذلك يتم تحديد الأجور والعلاوات والحوافز ، وهذا ما يدفع باتجاه تطوير وتحسين العمل .

• ولأجل القضاء على البطالة المقنعة وبخاصة في مؤسسات القطاع العام ، فقد صدر في بداية الثمانينيات قانون يسمح للشركات والمنشآت المرونة في رفض العاملين غير الملائمين وإعادة الاستخدام والتدريب والاستغناء عن العمل الفائض ، فقد بلغ عدد العاملين المفيضين بين عامي ١٩٩٦-١٩٩٧ مثلاً ١١.٥١ مليون عامل منهم ٧.٨ مليون في المنشآت الحكومية^(٤٢) .

كما أطلقت الصين في عام ١٩٩٨ مشروعاً وطنياً لإعادة استخدام العمال ، وهذا المشروع يعمل على أساس مفهوم جديد للاستخدام . إذ رأى الاقتصاديون ان نظام الاستخدام في العقود الماضية أدى إلى إيجاد هيكل عمل واطى الإنتاجية وغير فني ، لذلك فإن هذا المشروع يهدف إلى توجيه الاستخدام من المهن التقليدية إلى قطاعات الإنتاج الحرفي والعائلي وقطاع الخدمات الذي يحتوي مهن عديدة كالتجارة والسياحة والخدمات المنزلية والمحلات التجارية الصغيرة وغيرها . ولأجل ذلك تم تأسيس مركز خدمات إعادة الاستخدام Re employment service centre ، يوقع هذا المركز عقد وصاية Trusteeship contract مع العمل المفيض . وبموجب هذا العقد يقدم المركز مصاريف العيش الأساسية والتأمين الصحي والتدريب المهني والإرشاد ، ومدة العقد ثلاث سنوات . ومن الشروط الأساسية للعقد هي ان العمال الذين لا يقبلون بالعمل الجديد سيعاملون على أنهم ليسوا بحاجة ماسة للعمل وستنتهي علاقتهم بالمركز مع انتهاء مدة العقد . لقد ساهم هذا المشروع في خلق مهن جديدة مثل إنتاج الأطعمة ، والصناعة المنزلية ، والخدمات البيئية ، والأعمال التجارية بأنواعها ، كما وكان لهذا المشروع الفضل في إعادة تشغيل بعض المنشآت الحكومية المتوسطة والصغيرة والتي كانت متوقفة عن العمل قبل فترة الإصلاح ، فضلاً عن استصلاح مساحات شاسعة من الأراضي وزراعتها ، كما وأصدرت الحكومة منذ عام ١٩٩٥ قانوناً يجبر المؤسسات الإنتاجية الخاصة على تنفيذ برامج للتأهيل المهني لموظفيها وعمالها^(٤٣) . كل ذلك وغيره بهدف تطوير ورفع كفاءة الموارد البشرية لتصبح الميزة النسبية فيها ليس فقط في الكم وإنما النوع كذلك .

٢- الموارد المعرفية ،

لقد أدرك رجال الاقتصاد الصينيون ان للتكنولوجيا والابتكارات الحديثة دوراً كبيراً في خلق ميزة تنافسية من خلال دورها في مضاعفة الإنتاج وخلق منتجات جديدة تحل محل القديمة في الأسواق فضلاً عن دورها في تقليص المدخلات ومن ثم تخفيض تكاليف الإنتاج ، ولذا تبنت الصين منذ الخطوات الأولى للإصلاح كل الطرق والوسائل التي تستطيع من خلالها الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة ، ورفعت شعار " التكنولوجيا بأي وسيلة " . بدأت الصين بالاتفاق مع اليابان عام ١٩٧٨ على إرسال آلاف من الطلبة الجامعيين للدراسة في اليابان ، وشهد العام نفسه الاتفاق على بناء معمل حديث للفولاذ بكلفة ٤ مليار دولار وآخر للحديد والصلب بكلفة مليارين دولار يتم من خلالهما تبادل المعلومات والتكنولوجيا . لم تكتف الصين بذلك إذ اتفقت مع وزير الطاقة الأمريكي على قيام الشركات الأمريكية باستغلال النفط الصيني وتبادل المعلومات^(٤٤) . وقد حصلت الصين على مساعدات أجنبية تقدر ب ٣٠٠ مليون دولار كمساعدات فنية واستشارية وتكنولوجيا من دول عديدة وذلك بحلول عام ١٩٨٩ . وقد نفذت منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة UNIDO ما يقرب من ١١٣ مشروعاً عام ١٩٩٠ كان الهدف منها هو تحديث الصناعة الصينية^(٤٥) . ولا يستغرب فهي في غضون ١٥ عاماً (أي منذ عام ١٩٧٨) أصبحت الصين من بين أكبر دول إنفاقاً على البحث والتطوير حتى أصبحت ثاني أكبر دولة في العالم بعد U S A متفوقة على اليابان بحلول عام ٢٠٠٦ . ولم تقتصر جهود الصين في مجال البحث والتطوير على الحكومة فقط إذ بلغت مساهمة القطاع الخاص في الإنفاق على البحث والتطوير حوالي ٦% من مجموع الإنفاق في الصين عام ١٩٩٥ ، وتطورت هذه

النسبة لتصل إلى ٢٠% عام ٢٠٠٥^(٤٦). لذا نلاحظ انه بعد مرور حوالي ٢٢ عاما أي في عام ٢٠٠٠ تمكنت الصين من رفع إنتاجها وصادراتها من المنتجات عالية التكنولوجيا بصورة واضحة بحيث بلغت قيمة صادراتها من السلع عالية التكنولوجيا ٣٠.٥١٨ بليون دولار ، في حين لم تبلغ قيمة صادراتها من نفس السلع سوى ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٥^(٤٧).

٣- الموارد الطبيعية ،

من اجل تطوير كفاءة استخدام الموارد الطبيعية ، لخلق ميزة تنافسية فيها ، فقد شرعت الصين في رفع إمكاناتها في تصنيع الموارد الطبيعية ومنها النفط والألمنيوم والحديد والصلب وغيرها ، وذلك من اجل الحصول على قيمة مضافة متزايدة منها . وقد أصدرت الصين من اجل ذلك قائمة بالصناعات التي يجب ان يكون لها الأسبقية من حيث حجم الاستثمارات ومنها طبقات الألمنيوم المطلية ، والألياف الكيماوية ، والألياف الكربونية ، والمخصبات ، والكيماويات الصناعية ، والنفط والغاز^(٤٨). ونتيجة لهذه السياسة وغيرها فقد ارتفعت قيمة المنتجات الصناعية في العديد من الموارد الطبيعية ومنها الحديد والصلب والنفط والكيماويات الصناعية والجدول (٥) يوضح ذلك .

جدول (٥) يوضح ارتفاع قيمة الناتج الصناعي في بعض الموارد الطبيعية في الصين بين عامي ١٩٨٠-٢٠٠٤ بمليين الدولارات وبالأسعار الجارية

المنتج / السنة	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠٠٤
الحديد والصلب	٦٥٣٨	١٧٨٨٠	١٦٦٧٨٣
الكيماويات الصناعية	٧١٢٥	١٣٣٨٧	٢٦٦٣٨٣

Source^(٤٩) : UNIDO, International year book of Industrial Statistics, 2004 .

وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٩ بلغ إنتاج الصين من النفط الخام ٩٣ مليون طن بينما بلغت الكمية المكررة من النفط في المصافي للمدة نفسها ١٧٥ مليون طن ، كما وبلغت الأرباح المتحققة من المنتجات البتروليكيماوية للمدة نفسها في عام ٢٠٠٩ حوالي ١٤ مليون دولار^(٥٠). هذا كله إنما يدل على التطور النوعي للموارد الطبيعية في الصين وما له من دور كبير في تنمية البلاد .

٤- رأس المال الاجتماعي ،

أدركت الحكومة الصينية منذ بداية عقد التسعينيات من القرن المنصرم*، ضرورة تعزيز البناء التحتي (رأس المال الاجتماعي) الذي يعتبر احد وسائل النمو المستدام وعاملاً أساسياً في توفير البيئة الجيدة للأنشطة الإنتاجية والاستثمار في المناطق الأقل نمواً ويساهم في تنويع الاقتصاد وازدهار التجارة فضلاً عن توفير التكامل والترابط داخل الاقتصاد الوطني . ونظراً لأهمية البنية التحتية والعجز الذي ظهر فيها في بداية التسعينيات ، فقد عمدت الحكومة الصينية على التركيز والنهوض بهذه البنى ولا سيما قطاع النقل الذي أصبح من أولويات الحكومة نظراً لاتساع المساحة الجغرافية للصين . فقد بلغ نمو الإنفاق على رأس المال الاجتماعي ولا سيما بعد عام ٢٠٠٠ حوالي ٢٥% سنوياً وبذلك تفوقت الصين على جميع دول العالم في هذا المجال . وتذكر التقارير التي صدرت عام ٢٠٠٦ أن الصين أنفقت على رأس المال الاجتماعي بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٥ بقدر ما أنفقته خلال الخمسين سنة الماضية . وقبل نهاية عام ٢٠٠٥ كان قد تم إنشاء ١٨٣ مليون كم من الخطوط السريعة في المناطق الريفية . كما وارتفع عدد الموانئ في الصين في عام ٢٠٠٥ إلى أحد عشر ميناءً بلغت الطاقة الاستيعابية لميناء شنغهاي فقط ٤٤٣ مليون طن سنوياً والعشرة الباقية بلغت طاقة كل منها ١٠٠ مليون طن سنوياً^(٥٢).

٥ - السياسة الحكومية الرشيدة ،

* لقد بدأ العجز يظهر في جميع أنواع البنى التحتية في الصين منذ بداية عقد التسعينيات وبشكل واضح في كل من الطاقة الكهربائية والنقل والاتصالات ، وقد كان العجز أكثر وضوحاً في قطاع النقل ، ففي عام ١٩٩٢ مثلاً خسرت الصين ٧٠ مليون دولار بسبب تأخر وصول شحنات الفحم من المناجم التي تقع في الشمال إلى محطات الكهرباء في الجنوب^(٥١).

لقد اعتمدت الحكومة الصينية أساليب اقتصادية مختلفة وتنوع الإدارة وشجعته بشكل يتناسب مع المستويات والأشكال المختلفة لملكية وسائل الإنتاج، وبالشكل الذي يمتن الارتباطات الأمامية والخلفية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ولا سيما بين الصناعة والزراعة وبين فروع القطاع الصناعي (صناعات محفزة وقريبة)، وكذلك عمدت إلى التكامل والتوازن بين المناطق والأقاليم ولا سيما بين مدن الساحل الشرقية ومدن الداخل. كل ذلك وغيره بهدف الارتقاء بالمستوى التنافسي للاقتصاد الصيني بين اقتصاديات العالم. ولتوضيح الصورة أكثر حول هذه السياسات، يمكن المرور على بعضها وكالاتي:

- فتح حوار بين مدن الساحل ومدن الداخل من أجل إقناع المدن الساحلية المتطورة على مساعدة وتطوير المدن الداخلية والتي وان تعتبر غير متقدمة صناعياً إلا أنها تمتلك موارد بوفرة عالية، وانتهى الحوار إلى تأسيس منشأة إدارية مشتركة Joint Enterprises بين المدن الساحلية والداخلية، على ضوءها تخصص المدن الداخلية بالإنتاج للاستهلاك المحلي، في حين تخصص المدن الساحلية لإنتاج (ذي المستوى التكنولوجي العالي) للتصدير، على أن تتم هذه العملية بالتدرج من خلال المساعدات الفنية التي تقدمها المدن الساحلية إلى المدن الداخلية مقابل حصولها على الموارد الطبيعية.
- تخفيض الاستثمار المخصص لبناء منشأة جديدة لصالح تطوير المنشأة القائمة وتوسيع الإنتاج فيها، واستخدام الاكتشافات العلمية والتقنية في الإنتاج، والتأكيد على ضرورة استيراد التكنولوجيا الملائمة لظروف الصين وتطوير اليد العاملة فيها.
- ضرورة وضع الأهداف طبقاً للإمكانيات المتاحة والمصلحة الوطنية من خلال العمل المستمر والمتأن، وليس طبقاً لما تمليه الأيدولوجيات^(٥٣).
- تبني أشكال متعددة للإدارة والملكية وذلك من خلال توسيع الملكية الفردية ولا سيما في الزراعة والسماح للنشاط الفردي بالاتساع، ومنح المنشأة الحكومية نوعاً من الحرية في الإدارة الذاتية على أن تتحمل هذه الإدارة مسؤولية الفشل والنجاح كأى منشأة مملوكة للقطاع الخاص مع السماح لهذه المنشأة بالأنشطة التجارية والتعاون مع الدول المختلفة.
- إعادة ترتيب القطاعات بحسب الأهمية وكالاتي: زراعة، صناعات خفيفة، صناعات ثقيلة. نظراً لأن المعروض من السلع الاستهلاكية والغذائية أقل بكثير من الطلب عليها، بسبب إهمال الصناعات الخفيفة والزراعة لصالح الصناعات الثقيلة التي حازت على الاهتمام الأقصى قبل الإصلاح، وكذلك لأن الصناعات الخفيفة حققت ٢٩% من إيرادات الحكومة بين عامي ١٩٥٠-١٩٧٧، بالرغم من الإهمال النسبي الذي لاقته، في حين إن نصيب الصناعات الخفيفة من الاستثمارات لم يتجاوز ٥.٨% من التخصيصات الكلية في أحسن الظروف في تلك الفترة وهي نسبة ضئيلة جداً. لذا كان التأكيد على الصناعات الخفيفة والزراعة أكثر من الصناعات الثقيلة، وجعل الصناعات الثقيلة في خدمة الصناعات الخفيفة، وزيادة حصة الصناعات الخفيفة من الاستثمارات المخصصة للتكوين الرأسمالي، إذ ارتفعت إلى ٨.٩% عام ١٩٧٩ وارتفعت لتبلغ ١١.٣% عام ١٩٧٩ وواصلت ارتفاعها إلى ١٤% عام ١٩٨٠... الخ، فضلاً عن تشجيع زراعة المحاصيل الصناعية بهدف تمتين الارتباطات بين الزراعة والصناعة وكذلك تشجيع عمليات الاندماج والاعتماد المتبادل بين المنشأة المتطورة الإمكانيات وبين المنشأة الضعيفة الإمكانيات^(٥٤).

٦- الموارد الرأسمالية،

نظراً لكل ما سبق، من توفر للبنية التحتية وتطورها وخصوصاً النقل والكهرباء، والإدارة الرشيدة، وتوفر القوى العاملة الرخيصة نسبياً والماهرة، فضلاً عن إقامة مناطق استثمارية تمثلت

الإشكال وهذا الحقبة ل الأ كية فهناك و ائلل إنتا مم وكه م كية عامة وهناك م كية جماعية وهناك م كية ت اونية وهناك م كية فردية، وهكذا
ال يا ات الصينية الجديدة تشجع جميع هذه الأنواع م الم كية في أ واحد.

أهمها في أربعة مناطق استثمار منها قريبة من هونك كونك وواحدة قريبة من جزيرة تايوان... وغيرها ، كل ذلك كان له الدور الأكبر في خلق بيئة مناسبة وجاذبة للاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي . فقد بدأت رؤوس الأموال الأجنبية في الانتقال إلى الصين وبشكل متزايد للاستثمار فيها ، ومنها الاستثمارات في شركات تعدين الفحم في بينشو وشانسي ، وفي إنتاج السيارات مثل شركة (فولكس فاجن) في شنغهاي وشركة (جنرال موتورز) في بيجين ، أما الجزء الأكبر من الاستثمارات فقد كان في هونك كونك وماكاو وتايوان وقد تركز في مشاريع صغيرة ومتوسطة لإنتاج سلع للتصدير . استمر تدفق الاستثمار الأجنبي الداخل إلى الصين ، فبعد أن سجل معدل سنوي ٣٠.١٠٤ مليار دولار للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٠ وصل إلى ٦٠.٦٣٠ مليار دولار عام ٢٠٠٤ ومن ثم ارتفع إلى ٨٣.٥٢١ مليار دولار عام ٢٠٠٧^(٥٥) .

يتضح من ما تقدم ، إن عملية الإصلاح الاقتصادي التي حدثت في الصين كانت ذات طابع خاص وإنها لم تركز إلى ميزتها التنافسية المتمثلة في انخفاض الأجور فقط ، وإنما عملت على تنمية وتطوير كل ما له علاقة في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية من خلال تطوير وتأهيل رأس المال الاجتماعي والموارد البشرية والإدارة والبحث العلمي والموارد الطبيعية وغيرها من العوامل . وربما يمكن لنا هنا أن نستشهد بتطور الصادرات الصينية بعد عام ١٩٧٨ ، فبعد أن بلغت صادرات الصين الكلية ما يقرب من ٨.٧ بليون دولار أي ما يوازي ١% من مجموع صادرات العالم عام ١٩٨٠ ، نمت تلك الصادرات لتبلغ ١٦% من مجموع صادرات العالم للمدة ١٩٨٤-١٩٩٨ ، وأستمر التطور في صادرات الصين واستمر التطور في قيمتها ولا سيما السلع المصنعة حتى وصلت إلى ٧١٣ بليون دولار عام ٢٠٠٥ . وها هي الصين تحقق تفوقا واضحا جدا على USA من خلال تجاوز صادرات الصين من السلع كثيفة التكنولوجيا على صادرات USA من السلع نفسها وذلك عام ٢٠٠٧ بعد أن كانت صادرات الصين من هذه السلع لا تمثل سوى نصف قيمة صادرات USA عام ٢٠٠١^(٥٦) ، وكذلك تحقق تفوقا واضحا ومستمر في مجال الميزان التجاري مع USA والجدول (٦) يوضح ذلك .

جدول (٦) يوضح تطور العجز التجاري الأمريكي لصالح الصين للمدة ١٩٨٥-٢٠٠٧

السنة	مبلغ العجز (مليون دولار أمريكي)
١٩٨٥	٦
١٩٩٠	١٠.٠٠٠
١٩٩٥	٣٣.٠٠٠
٢٠٠٠	٨٣.٠٠٠
٢٠٠٧	٢٠٢.٠٠٠

Source⁽⁵⁷⁾: WWW. Census. Gov/ foreign trade.

بعد هذا المرور السريع للاقتصاد الصيني ، ولا سيما بعد الإصلاح ، ومدى الدفع والتوجيه والتطور في خلق الميزة التنافسية لها على المستوى العالمي من خلال محاولة الالتزام بمحددات الميزة التنافسية ، وانعكاس ذلك في تنمية البلاد وتقديمها ، يمكن لنا بعد ذلك أن نخرج ببعض الاستنتاجات والتوصيات التي قد تكون مفيدة للدول التي تصبو إلى التنمية والتقدم وذلك من خلال المحور اللاحق والأخير .

المحور الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

على وفق ما جاء على متن هذه الدراسة ، يمكن تأشير بعض الاستنتاجات وبتكرير شديد وكالاتي :
 - يؤدي الأفراد دورا مزدوجا في التنمية الاقتصادية ، فضلا عن أنهم يعدون المستفيد الأخير من هذه العملية ، فهم أيضا احد المدخلات الأساسية فيها. وقد ركزت النظرية الاقتصادية ابتداء على الجانب الكمي وأهملت الجانب النوعي لعنصر العمل ، إذ افترضت ان العمل متجانس واكتفت بتعريفه على انه عدد العمال أو عدد ساعات وأيام العمل . أما الأدبيات الاقتصادية منذ العقود الثلاث الأخيرة من القرن المنصرم تقريبا ، فقد بدأت باستخدام اصطلاحات جديدة عند تناولها لعنصر العمل مثل الموارد البشرية أو رأس المال البشري ، وهذا يعد إشارة واضحة على دور وأهمية الجوانب النوعية للعنصر البشري ، وهذا ما فرضه التقدم التكنولوجي المتسارع والمنافسة الكبيرة بين الشركات والدول . ونظرا لهذا التطور الكبير يعد حجم السكان مرادفا لتوفر العمل الماهر والمنخفض الكلفة ، فقد يكون حجم السكان كبيرا ومع ذلك يبقى العمل الماهر نادرا ومرتفع الكلفة ، ومن ثم يصبح حجم السكان ليس بميزة تنافسية للبلد بل عبئا عليها.

- لذا نلاحظ زيادة الإنفاق على تدريب وتطوير الكوادر وبصورة غير مسبوقة ، إذ أصبح ما مخصص للإنفاق على تدريب الأيدي العاملة في الفروع الإنتاجية أكثر من ما مخصص لوسائل الإنتاج .

- ان الإدارة الكفوءة والعمل الماهر والكفاءة الإنتاجية ، أصبحت عناصر مهمة لخلق ميزة تنافسية تفوق كثيرا ميزة توفر عناصر الإنتاج في شكلها الولي ، ولا سيما بعد التوجه العالمي لترشيد المدخلات الإنتاجية وإيجاد البدائل الرخيصة ، فبعد أن كانت المواد الأولية والحصول عليها العنصر المهم في العملية الإنتاجية ، أصبحت كمعدل لا تشكل سوى نسبة ٢٠% من تكاليف الإنتاج فمثلا تشير الإحصائيات إلى أن اليابان استخدمت في عام ١٩٨٤ حوالي ٦٠% من المواد الخام التي استخدمتها في عام ١٩٧٣ لإنتاج الكمية نفسها من المنتجات الصناعية^(٥٨) . لذا لم تعد الخامات الطبيعية تمتلك نفس الأهمية في كلفة الإنتاج .

- لم تعتمد الصين في عملية الإصلاح على وفرة عنصر العمل لديها فقط ، وإنما عمدت منذ بداية الإصلاح على الأخذ بجميع المحددات التي تساهم في خلق ميزة تنافسية وتنمية البلاد من خلال تطوير الإدارة والقوى العاملة والبحث والتطوير والبنية التحتية وغيرها من المحددات التي تم إيضاحها في هذا البحث .

- وعليه فإن الميزة النسبية وهبة المورد (توفر الموارد بشكلها الأولي) لم تعد كافية لقيام التبادل الدولي ، ولم تعد كافية لتعزيز القدرة التنافسية ومن ثم تنمية وتطور البلاد .

استناداً إلى ما جاء في متن البحث وما خرجنا به من إستنتاجات ، يمكن لنا وباختصار أن نوصي بالآتي :
 "على الدول النامية التي تصبو إلى التنمية والتقدم أن تختار نخب متخصصة وكفوءة للإدارة والتخطيط ورسم السياسات الاقتصادية التي من شأنها خلق وتعزيز القدرة التنافسية لاقتصاد البلد في الأسواق العالمية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال الاعتماد على محددات الميزة التنافسية كحزمة واحدة من تطوير للموارد البشرية والموارد الطبيعية والموارد الرأسمالية ورأس المال الاجتماعي ورأس المال المعرفي وغيرها من المحددات التي اشرنا إليها في هذا البحث" .

المصادر:

١. كريم مهدي الحسنوي الاقتصاد الدولي جامعة بغداد، ١٩٨٧، ص ١١٥-١١٦، ٥٧، ٤٨ .
2. Michael E. Porter, the competitive, advantage of nations, first edition, free press, Newyork, 1990, p. 12-13 .
3. Ibid, p. 17 .

٤. حسين غازي رشيد ، محددات الميزة التنافسية للقطاع الصناعي في الصين والعراق : دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ١١-١٢ .
5. Yujiro Hayami, development economic from poverty to wealth of nations, 1997, p.190 .
6. Robert J. Carbaugh, international economics, South western college, 2000,p.311 .
٧. ميشيل دوفسكي ، عولمة الفقر-تأثيرات إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين ، ترجمة/ جعفر علي حسين السوداني ، بغداد ، بيت الحكمة ، ٢٠٠١ ، ص ٩٠ .
8. James C . Ingram, international economics, second edition, North caroline university, Newyork, 1983, p.308 .
9. UNDP, Human development report, 1997, p.84 .
10. International Monetary Fund, international financial statistics, year book, 2001, p.(608-609, 800-801, 966-967, 1002-1003, 288-289, 436-437) .
11. International Monetary Fund, international financial statistics, year book, 2004 .
12. International Monetary Fund, international financial statistics, year book, 2008, p.(340, 406, 416, 496, 516, 632, 800, 884, 996, 1104, 1146)
13. UNDP, human development report 1997, op.cit, P.2-3 .
14. Ibid, p.84 .
١٥. سامي عفيف حاتم ، دراسات في الاقتصاد الدولي، ط٥ ، مكتبة النهضة العربية-القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٥-٢٧ .
16. www.google.oc.uk.2009 .
17. Michael E. Porter, op.cit, P.71 .
18. Ibid, p.74-75 .
19. Paul R. Krugman and Maurice Obsetfeld, international economics-theory and policy, USA, 2003, P.11-12 .
20. Michael E. Porter, op.cit, P.77-78 .
21. Ibid, p.92 .
22. Steven Nahmais, production and operation analysis, Megraw-hill Irwin fourth edition, 2001, p.17 .
23. Arthur O. Sullivan, urban economics, Megraw-hill Irwin, fourth edition, 2000, p.71 .
24. Michael E. Porter, op.cit, p.105 .
25. Ibid, p.106-107 .
26. Ibid, p.108 .
27. Robert J. Carbaugh, international economics, South western collage, 2000, p.88 .
28. Field interviews, Nippon shin bun, 1987 .
29. [www.google guardian.co.uk.2009](http://www.google.guardian.co.uk.2009) .
30. World economic forum, the global competitiveness report, Oxford university press, 2006, p.80 .
٣١. نوري العاني ، تاريخ الصين بين عامي ١٥٥٠-١٩١١ ، كلية التربية – ابن رشد ، ٢٠٠٣ ، ص ١٦٩ .
٣٢. سعد محمد عثمان وساهرة الثامر ، التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني ، ط١ ، عمان ، ٢٠٠١ ، ص ٢٧ .
31. Group of authors, economic readjustment and reform, Beijing review, 1982, p.210-211 .
٣٢. سعيد محمد عثمان وساهرة الثامر ، مصدر سابق ، ص ٤٥ .
٣٣. ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود ، دار المريخ للنشر-السعودية ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٠٨-٣١٠ .

34. Group of authors, op.cit, p.44-46 .
35. Ibid, p.46 .
36. China, statistical yearbook, 1949-1975 .
- ٣٧ . حسين غازي رشيد ، رسالة ماجستير ، مصدر سابق ، ص ٦٦ .
- ٣٨ . حسين غازي رشيد ، نفس المصدر السابق ، ص ٦٦ .
39. [http://www.google.jstor.org/tertiary education in china](http://www.google.jstor.org/tertiary%20education%20in%20china).
40. Lining, Re-employment, A solemn scheme, 1998, p.11-12 .
41. Ibid, p.11-12 .
- ٤٢ . خالد ابراهيم ، تطور العلاقات الاقتصادية بين الصين والعالم الرأسمالي ، مجلة النفط والتنمية ، العدد الرابع ، السنة الرابعة ، ١٩٧٩ ، ص ١٦٤ .
- ٤٣ . حسين غازي رشيد ، رسالة ماجستير ، مصدر سابق ، ص ٦٤ .
44. www.uced.org/R&D in china.
45. UNIDO, international yearbook of industrial statistics, 2004 , p.31-32
- ٤٦ . طالب عبد صالح ، التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية ، بحث في خصوصية المنهج والدروس المستخلصة ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد ٥٠ ، المجلد ١٤ ، ٢٠٠٨ .
47. UNIDO,international yearbook of industrial statistics, op.cit, p.104-105
48. [http://www.facts anddetails.com](http://www.facts.anddetails.com).
49. [www.epn.on line.com/infrastructure in china](http://www.epn.online.com/infrastructure%20in%20china).
50. Ibid .
- ٥٣ . تيبية محمد صالح ، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ٨٥-٨٧ .
51. Group of authors, op.cit, p.(23,60,94,95) .
- ٥٢ . هناء عبد الغفار السامرائي ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية – الصين أنموذجاً ، بيت الحكمة ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٢٨-٣٣٢ .
53. www.census.gov/foreign trade.
54. Ibid .
- ٥٥ . فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٩٠ ، ص ٧٣-٧٤ .